بسم الله الرّحمن الرحيم

April 1999. Issue No. 195
العدد ١٩٥، أبريل ١٩٩٩م، ذو الحجة ١٤١٩ / محرم ١٤٢٠هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الشعب ينتظر البرنامج الاصلاحي للامير الجديد

بوفاة امير البلاد السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، في السادس من مارس ١٩٩٩، انتهى عهد من تاريخ البحرين المعاصر وبدأ عهد جديد. واذا كانت معالم العهد المنقرض معروفة للجميع فان سمات عهد الحاكم الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ليست كذلك. ففي خطابه الاول للمواطنين اكد الامير الجديد انه سوف يسير على نهج ابيه، وهو امر لا يدعو الى الكثير من التفاؤل، ولكنه في الوقت نفسه أبلغ المواطنين انه سوف يطلعهم على «تصوراتنا المستقبلية للعمل الوطني» وعبر عن رغبته في «مد يد المودة» لمن يريد ذلك، ولكنه اكد انه لن يتهاون مع المعارضين لحكمه في الداخل والخارج. هذه الرسائل المتباينة تؤكد امرا واحدا وهو ان الشيخ حمد ما يزال يقلب الامور وانه ليس في عجل من امره، وبالتالي فمن الصعب التنبؤ بما سيقوم به. المتفائلون يقولون انه يحتاج بعض الوقت لتثبيت نفسه في الحكم في مقابل عمه رئيس الوزراء المعروف بقسوته في التعامل مع ابناء البحرين. اما المتشائمون فيرون ان تلكؤه في طرح مبادرة اصلاحية شاملة يعني انه اضعف مما يتصوره البعض وانه لا يريد ازعاج عمه على اقل تقدير. ويرى هؤلاء ان رئيس الوزراء ما يزال مستمرا في سياساته القمعية بدون تراجع وانه سعى لاثبات وجوده في الايام التي تلت تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم من خلال الاعتقالات الواسعة التي طالت عددا من الاطفال والرجال، وكذلك من خلال منع المواطنين من استعمال مكبرات الصوت في المساجد والمآتم. ويتفق المراقبون على ان دعوة المعارضة لوقف العمليات الاحتجاجية وذلك لاعطاء الامير الجديد فرصة لطرح مشروعه الاصلاحي كانت خطوة ذكية اعادت الكرة الى ملعب الحكومة، وجعلت العالم ينتظر بادرة من الامير الجديد تؤكد حسن نواياه تجاه الشعب.

وثمة حقيقة اخرى لا بد من تاكيدها وهي ان عهد الشيخ عيسى كان من اسوأ العهود التي عاشتها البلاد في العصر الحديث. ففيما عدا السنوات الاربع التي اعقبت الانسحاب البريطاني من الخليج في ١٩٧١ فقد كان القمع هو السمة العامة للعقود الاربعة التي حكم الشيخ عيسى البلاد خلالها. وسواء كان ذلك بقرار مباشر من شخص الامير ام بسبب تركه الامور لاخيه رئيس الوزراء فان المحصلة هي نفسها. فقد غابت عن البلاد كل مظاهر الحرية السياسية، فاختفت ظاهرة الانتخابات بعد حل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥، واكتظت السجون بالمعتقلين، وعذب عشرات الابرياء حتى الموت، واستقدم الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، في ١٩٦٦ لينشيء اشرس جهاز امن في المنطقة، وأبعد مئات المواطنين من وطنهم قسرا. ومنذ حل المجلس الوطني فقد حكمت البلاد من قبل الثنائي البغيض خليفة – هندرسون، وهو ثنائي ما يزال يحكم قبضته على الامور حتى اليوم. ومع ان الشيخ عيسى كان يرى كل شيء ويسمع انين اليتامى والمعذبين، فانه لم يفعل شيئا لتخفيف معاناة الشعب. ولم يعرف عنه انه اصدر عفوا عن سجين واحد قبل انتهاء فترة الحكم بالسجن التي تصدرها محكمة امن الدولة بحق المواطنين. وعندما قرر رئيس الوزراء اعدام الشهيد عيسى قمبر قبل ثلاثة اعوام وقّع الامير شخصيا على قرار الاعدام الذي نفذ ظلما وعدوانا. وفي عهده انشئت محكمة امن الدولة التي تفتقر الى ابسط مقومات العدالة حسب القانون الدولي، والتي ارسلت مئات المواطنين الى زنزانات التعذيب تباعا بدون انقطاع. وعندما اندلعت الانتفاضة الشعبية المباركة قبل اكثر من اربعة اعوام اكتفى الامير السابق بالتفرج السلبي ووقّع على قوانين تعسفية كثيرة، ورفض كل الالتماسات التي رفعت اليه للتخفيف من معاناة المواطنين.

وهكذا فبانتهاء عهد الشيخ عيسى تنفس المواطنون قليلا على أمل ان يكون الامير الجديد قادرا على القيام بما عجز والده عن القيام به. وبادرت المعارضة لتوفير الاجواء المناسبة له ليطرح مشروعه الاصلاحي بعيدا عن تعقيدات الاحتجاجات. وسعت لمواساته بفقد والده، مع احتفاظها بحقها في التقييم الموضوعي لعهد الشيخ عيسى. ومواساة الشيخ حمد لا تعني بحال من الاحوال الرضا عن عهد والده، بل هي لفتة انسانية ووطنية سعت المعارضة من خلالها لاثبات حسن نواياها وانها ليست انتهازية بل وطنية في الاهداف وانسانية في المنطلقات والوسائل. ولم تخف المعارضة أملها في التخلص من الكابوس الذي يمثله حكم رئيس الوزراء، بعد ان اثبت انه عدو لكل ما هو ديمقراطي وانساني، واصبح مولعا بكل ما يكرس معاناة ابناء البحرين، يتحدى وجودهم ومبادئهم ومقدساتهم، ويستقدم المرتزقة من اصقاع

○ توفي الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في صباح السبت ٦ مارس ١٩٩٩. وجاءت الوفاة نتيجة اصابة الامير بسكتة قلبية مفاجئة بعد خمس دقاق من مقابلته مع وزير الخارجية الاميركي ويليام كوهين. واعلنت الوفاة رسميا بعد قليل كما اعلن الحداد ثلاثة شهور وتعطيل الاعمال خمسة ايام. وجاءت وفاة الامير بعد ان حكم البلاد قرابة الاربعين عاما حيث تولى الحكم بعد وفاة والده، الشيخ سلمان في العام ١٩٦١. وفي عهده حدثت انتفاضة ١٩٦٥ الطلابية التي حدثت في اثر تسريح ٥٠٠ موظف من شركة النفط. واستعملت القوات الحكومية والبريطانية لقمع تلك الانتفاضة الذخيرة الحية وقتل اكثر من عشرة اشخاص فيها، واستمرت حوالي ثلاثة شهور متواصلة. وبعد تلك الانتفاضة دخلت البلاد عهدا اسود وذلك باستقدام الضابط البريطاني الاستعماري، ايان هندرسون، لاعادة تشكيل القسم الخاص. وقام هندرسون بقمع الحركات الوطنية عن طريق اختراقها والتنكيل برموزها.

وبعد الانسحاب البريطاني من البلاد في ١٩٧١ امر الامير بوضع دستور للبلاد وانتخب مجلس تأسيسي لذلك الغرض. وفي ١٩٧٣ أقر الامير شخصيا اول دستور للبلاد. وفي ديسمبر من ذلك العام اجريت اول انتخابات برلمانية طبقا لمواد الدستور. وفي ١٩٧٤ طرح هندرسون مشروع قانون امن الدولة امام المجلس الوطني. ولكن اعضاء البرلمان رفضوا ذلك المشروع القمعي، الامر الذي أغضب رئيس الوزراء فقدم استقالة حكومته الى الامير الذي قام بحل المجلس في ٢٥ اغسطس ١٩٧٥.

وعلى مدى ربع قرن تقريبا استمر القمع بدون توقف، واستشهد العديد من المواطنين تحت التعذيب في السبعينات والثمانينات. وبعد اندلاع الانتفاضة المباركة في ديسمبر ١٩٩٤ استشهد قرابة الاربعين مواطنا ما بين طفل وامرأة وشاب وشيخ. وكان الامير طوال تلك الفترة يقر ممارسات رئيس الوزراء ولم يبد اعتراضا قط على ممارساته القمعية. كما لم يعرف عن الامير انه اطلق سجينا واحدا قبل ان ينهي فترة السجن التي يصدرها رئيس الوزراء عبر محكمة امن الدولة.

○ وجهت منظمات حقوقية وسياسية دولية عديدة رسائل الى الامير الجديد تطالبه فيها ببدء عهده بالتفاهم مع المواطنين واجراء اصلاحات سياسية شاملة. وطالبت تلك المنظمات باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين واعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. كما وجه اعضاء بالبرلمان الاوروبي رسائل مماثلة تركز بشكل اساسي على الشيخ الجمري. ويتوقع استمرار الضغوط الدولية على الحكم الجديد لاجراء اصلاحات سياسية لمنع المزيد من تدهور الاوضاع خصوصا في ضوء ما يجري في البلدان

○ حاول رئيس الوزراء ومعه جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون استعراض «شعبيته» وذلك بإلزام الموظفين في الدوائر الحكومية وعملائه في البلاد بالتوجه الى قصر الرفاع لابداء «الولاء» للحاكم الجديد. واتصل مكتبه بعدد كبير من المواطنين لاجبارهم على التوجه الى الرفاع وذلك لاظهار قوته وشعبيته. وهدد المواطنين بالانتقام ان لم يذهبوا لتقديم التعازي الى الامير الجديد. وذكرت المعارضة انها في الوقت الذي تمد يدها الى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة رغبة منها في فتح صفحة جديدة للمستقبل فان ذلك لا يعني رضاها عما حدث في عهد الامير السابق خصوصا توقيعه على القرارات التي أصدرها رئيس الوزراء وأقرها الامير السابق ومنها اعدام الشهيد عيسى قمبر في ٢٦ مارس ١٩٩٦.

المعارضة الى وقف الاحتجاجات لاعطاء الامير الجديد فرصة لتثبيت نفسه والبدء باصلاحات سياسية. ومنذ ذلك اليوم توقفت اغلب الفعاليات الشعبية، ولكن جهاز التعذيب الحكومي شعر بازمة حقيقية نتيجة توقف الاحتجاجات فبدأ بارتكاب اعمال حرق واعتقالات تعسفية. وحظيت دعوة المعارضة لوقف الاحتجاجات باعجاب العالم الذي اعتبر ذلك خطوة متحضرة تعبر عن عقلية متطورة ورغبة صادقة في حل الازمة. وجاءت الدعوة بعد اكثر من اربع سنوات من الانتفاضة الشعبية المباركة التي اتسمت اعمالها في الاعم الاغلب بأساليبها السلمية ومطالبها المعتدلة.

عندما تذبح الانسانية في الحوض الجاف

في ما يلي تقرير خاص من داخل احد مراكز التعذيب في البحرين. وكلماته تحكي جانبا من المأساة الانسانية التي يعيشها شباب البحرين في ظل نظام القهر المفروض بالحديد والنار على مواطني تلك الجزيرة. يقول التقرير:

هذه مأساة الشباب البحراني المعتقل في احد السجون البحرينية وهو سجن الحوض الجاف، على يد الجلاد ومصاص الدماء المدعو النقيب علي محمد علي آل ثاني وجلاوزته من امثال الملازم علي الزعبي والملازم فهد الفضالة واعوانهم من المرتزقة. وهي مأساة دفعت المعتقلين الى القيام باضراب عن الطعام. جاء هذا الاضراب نتيجة ازدياد سوء المعاملة ضد الموقوفين والتضييق عليهم في الزيارات العائلية واستمرار بقائهم في السجن بدون ذنب. احكي لكم ايها الغيارى هذه القصة المؤلمة بعنوان: (مأساة شباب الحوض الجاف) وهو اضراب بعض الشباب عن الطعام وهم معتقلون مضى على اعتقالهم سنتان وتسعة اشهر ويبلغ عددهم ٣٥٠ ويطالبون باطلاق سراحهم او تقديمهم للمحاكمة.

وعد النقيب علي محمد علي آل ثاني الموقوفين الذين جيء بهم من سجن ميناء سلمان والذين مضى على اعتقالهم قرابة الـ ٣ سنوات ومنهم السجين محمد منصور، ١٨، من منطقة سترة – مركوبان، وعدهم بان يرفع اسماءهم الى مركز ميناء سلمان (المركز المسؤول عن اعتقالهم قبل نقلهم الى الحوض الجاف) وذلك للنظر في قضاياهم والافراج عنهم. الا انه لم يف بوعده وكان قد وعدهم قبل فترة بانه سوف يفرج عنهم خلال ٣ اشهر. واحتجاجا على هذه الوعود الكاذبة بدأ الاضراب عن الطعام حيث بلغ عدد المضربين في ١٥ فبراير ١٩٩٩ حوالي ٢٨ مضربا وفي ١٦ فبراير ارتفع عدد المضربين الى ٦٠ مضربا وفي ١٧ فبراير بلغ عدد المضربين عن الطعام ٨٠، وفي ١٨ فبراير وصل العدد الى ١٨٠ مضربا وفي ٢٠ فبراير بلغ عدد المضربين ٣٦٠ من اصل ٤٩٥ موقوفا . واثر تفاقم الوضع في السجن امر المجرم علي محمد علي ثاني جلاديه بنقل المضربين من زنزاناتهم الى المكاتب. وكان مشهد نقل المضربين الى المكاتب يندى له الجبين حيث يقوم المرتزقة بضرب المضربين عن الطعام الذين لايستطيعون الحركة والدوس عليهم بالحذاء والمشي فوقهم وشتمهم، وحملهم من يد ورجل واحدة فقط ورميهم في عربات خاصة باعمال البناء والاسمنت، ونقلهم الى المكاتب وارجلهم تخط الارض، وذلك لتعذيبهم وارغامهم على فك الاضراب.

وفي يوم السبت والاحد ٢٠ و ٢١ فبراير اضرب معظم الموقوفين لاستيائهم من هذه المعاملة اللاانسانية التي تعرض لها المضربون المطالبون بتحريك قضاياهم على يدي النقيب علي آل ثاني وجلاوزته ومعظم هؤلاء المضربين من مركز ميناء سلمان، يتلو ذلك مركز المنطقة الوسطى ثم العدلية ومركز الحد والخميس. وفي ٢١ فبراير تم نقل ٢٥ موقوفا من عنبر (C) الى عنبر (B) وهذا العنبر مخصص للسجون الانفرادية ولايوجد به كهرباء ولا ماء، كما تنبعث منه روائح كريهة ناتجة عن مياه المجاري ومستنقعات الامطار المتعفنة.

وعندما كان احد الموقوفين المضربين عن الطعام في هذا العنبر المظلم ويدعى حسين الشيخ من سترة يردد بعض الاناشيد ليسلي بها نفسه مر به المجرم الملازم فهد الفضالة وامر هذا المجرم جلاوزته باحضار حسين الشيخ اليه. وعندما جيء به اليه قال المجرم فهد له : قل انت حمار كبير والذين معك في العنبر حمير صغار، فرد عليه حسين قائلا: انا حسين والذين معي هم شباب. عندها غضب الجلاد فهد الفضالة وامر جلاوزته بضرب الشاب وتعذيبه.

كما ان الشاب يوسف، ١٨ من منطقة سترة – مهزة قد تعرض الى حالة من الاعياء نتيجة للاضراب حيث اغمي عليه في الحمام وسقط على رأسه واصابه نزيف شديد من رأسه.

اما الشاب علي عبد الحسين من سترة – واديان (المعتقل منذ ٢٦ شهرا) فقد تم اطعامه بالقوة ثلاث مرات عن طريق السيلان، وبعد ذلك اصابه تشنج في يديه ورجليه. وبدلا من ان ينقل الى المستشفى فقد نقل الى المكاتب حيث تعرض الى الضرب والشتم، وعند الساعة الثانية من فجر يوم الاحد ٢١ فبراير وصلت سيارة اسعاف من قبل مستشفى سجن القلعة عند بوابة معسكر الحوض الجاف وذلك لنقله للمستشفى الا ان النقيب لم يسمح لها بالدخول. وعند الثالثة صباحا عاودت سيارة الاسعاف دخول المعسكر ولكن النقيب رفض ذلك ايضا وفي نفس اليوم قيل ان رئيس الاطباء ويدعى (صموئيل) سوف يزور المعسكر للاطلاع على حال المعتقلين المضربين الا انه لم يتم ذلك .

في الوقت نفسه تم اخراج مجموعة تلو الاخرى من عنبر (C) الى المكاتب ليباشر ضدها التعذيب كي تفك الاضراب ومن بينهم : علي عبد الحسين ، ١٨ ، من سترة – واديان ، حسين عباس ،١٩ ، من سترة – الخارجية ، عبد الامير سترة – مهزة، محمد جعفر، ٢٦، الديه وغيرهم. وقد فك هذا العنبر الاضراب ظهر الاحد ٢١ فبراير بسبب الضغوط الشديدة التي تعرض لها .

أما العنابر (A ، F ، D) فكان الاضراب مستمرا فيها. وقد استدعى النقيب علي ثاني عددا من مندوبي العنابر وحملهم مسؤولية اعمال الشغب والتخريب داخل العنابر على حد زعمه. وفي مساء يوم الاثنين ٢٢ فبراير اغمي على عدد كبير من المضربين حيث قام المرتزقة مرة اخرى بوضعهم في عربات البناء والاسمنت وارجلهم وايديهم تخط الارض ثم تم تفريغهم في المكاتب كما يتم تفريغ الرمل والحصى. وهذه المناظر المؤلمة تتكرر في كل يوم. وفي اليوم الثاني تم ارجاع بعضهم وحالتهم سيئة للغاية ومن بينهم عبد الامير، محمد جعفر، حسين عباس و فاضل معتوق من النعيم، وقد تم نقل عدد منهم الى الزنزانات الانفرادية في عنبر (B) ، وفي يوم الاربعاء ٢٤ فبراير سقط عدد آخر من المضربين مغمى عليهم في عنبر (A ، F). ونذكر هنا بعض الضحايا الذين تعرضوا للتعذيب على يد الجلاد فهد الفضالة وحاشيته : السيد عباس، ١٩، جلال جعفر زايد، ١٩، يعقوب يوسف،٢٣، وهؤلاء من مدينة عيسى (المنطقة التاسعة) ، يوسف الوزير، (عالي) ، علي عبد الحسين عيد، ٢٣، (مدينة عيسى)، رضا عبد الله علي، (الدير)، ناصر العنصرة، (سترة)، احمد جمعة، (اسكان عالي)، عيسى يوسف وعلي احمد (قرية العكر)، حسين حسن (ابو لؤي) وغيرهم. وقد اشرف على تعذيب هؤلاء بالاضافة الى فهد الفضالة كل من : محمد لطيف، مسؤول (باكستاني) ، والمدعو عسكر، والشرطي طاهر (هندي) والشرطي عصام. ويُنقل عن الشاب علي عبد الحسين عيد (مدينة عيسى) وان حالته الصحية متردية جدا. ويقول التقرير ان الشاب اصيب بكسر في العمود الفقري.

وقد وجه هؤلاء المظلومون نداء الى المنظمات الدولية والمعنية بحقوق الانسان يناشدونهم بالتدخل لوقف هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في هذا السجن (سجن الحوض الجاف)، كما طالبوا ايضا بوضع حد للجلاد فهد الفضالة ومحاكمته. وتمنى المعتقلون في سجن الحوض الجاف من اهاليهم الذهاب الى مراكز التعذيب التي تم اعتقال ابنائهم من قبلها وبث شكواهم والاحتجاج على مايتعرضون له من تعذيب على يد المجرم علي محمد علي ثاني واعوانه.

كفى بالموت واعظا

سمعت عن العفو الملكي الذي أصدره ملك الاردن الجديد، حيث باطلاق سراح ٥٠٠ سجين ليبدأ بذلك عهدا جديدا خاليا من سلبيات الماضي وتبعاته. فقلت في نفسي: لماذا لا يفعل اميرنا الجديد مثل ذلك؟ لماذا لا يصدر قرارا باطلاق سراح الالفي معتقل ليبدأ عهده بعلاقة طيبة مع المواطنين؟ لماذا لا يصدر قرارا شجاعا بالسماح لجميع المبعدين بالعودة الى بلادهم. لماذا لا يأمر وزارة الداخلية بارجاع جوازات المواطنين ورفع المنع عن العمل الذي فرضه هندرسون على المواطنين؟

وقبل ذلك تناقت وكالات الانباء بشيء من الاسهاب الانتخابات البلدية في دولة قطر الشقيقة. فقلت في نفسي: كيف آلت الامور الى هذا الوضع؟ فالبحرين التي كانت البلد الخليجي الوحيد الذي كان لديه انتخابات بلدية منذ العشرينات اصبحت اليوم ممنوعة من كل ما له علاقة بالانتخاب. فقد توقفت الانتخابات البلدية منذ منتصف الخمسينات، وعلق الامير دستور البلاد في منتصف السبعينات فأجهضت اول تجربة برلمانية في البلاد. وكثيرا ما تمت الاشارة الى ابناء البحرين باعتبارهم اكثر ابناء الخليج ثقافة واطلاعا، لكنهم اليوم يعيشون أتعس الظروف، حيث فرض رئيس الوزراء على البلاد عهدا أسود خاليا من كل ما له علاقة بالحرية والمشاركة السياسية. فهذه قطر، الدولة التي كانت تغط في الماضي السحيق حتى وقت قريب، اصبحت متقدمة على بلادنا في مجال الحريات أشواطا كثيرة. فهل أصبح وضع أميرها مهددا في اجواء الحرية الاعلامية والسياسية؟ وهل أثرت قناة الجزيرة على الامن والاستقرار في البلاد؟ وهل ان الانتخابات البلدية أضعفت موقع العائلة الحاكمة هناك؟ لماذا هذا العداء الذي يحمله رئيس الوزراء وبطانته للحريات وحقوق الانسان؟

بالامس تناقلت وكالات الانباء والصحف الخليجية خبر استجواب رئيس الوزراء القطري امام المحكمة التي تنظر في المحاولة الانقلابية التي قام بها عدد من المواطنين بدعم من الامير السابق ضد الامير الحالي. ووجه محامو الدفاع اسئلة صريحة ومحرجة له لانه كان يومها وزيرا للداخلية. وسألوه عما اذا كان يعرف ان بعض المتهمين بالمحاولة الانقلابية قد تعرض الى التعذيب، كما سأله عما اذا كان قد سمع صراخ بعضهم في السجن. وأجاب رئيس الوزراء بوضوح وكأنه مواطن عادي. وسبق ان دعت الحكومة ممثلين عن منظمة العفو الدولية لحضور المحاكمة، فهل أدى ذلك الى اية مشكلة في البلاد؟ لقد انها توفر صمامات امان جيدة تمنع انفجار المشاعر والعواطف الشعبية ضد الحكومة. واصبحت سمعة قطر جيدة جدا في انظار العالم. فهذه مجلة «التايم» الامريكية تكتب بشكل ايجابي عما يجري في قطر من انفتاح اعلامي، وتشيد بمحطة «الجزيرة» القطرية وتعتبرها علامة بارزة على قدرة الحاكم الشاب على تخطي الحواجز التقليدية التي يتذرع بها حكام المنطقة لمنع الانفتاح السياسي والاعلامي.

والوضع الانفتاحي لا يقتصر على دولة قطر. ففي الكويت ممارسة معقولة للديمقراطية تقوم على اساس دستور البلاد وانتخاب مجلس الامة. ولم تشهد البلاد توترات داخلية الا عندما حل الامير مجلس الامة قبل الغزو العراقي. في ذلك الوقت كانت الاوضاع متوترة جدا وحدثت اعتقالات وتعذيب وصدرت البيانات الدولية التي تشجب ممارسات حكومة الكويت ضد مواطنيها. لكن كل ذلك اختفى الآن، واصبحت التجربة الكويتية موضع رضا الكثيرين. كما غابت مظاهر التوتر الداخلي في البلاد، ولم يعد هناك «تنظيمات غير مشروعة تهدف لقل نظام الحكم بالقوة»، كما هو الحال في البحرين.

أمام هذه الحقائق، نطالب الامير الجديد باتخاذ قرار حازم يعيد الامن والاستقرار الى البلاد. ونقصد بذلك امن المواطن قبل كل شيء. فابناء البحرين اليوم يعيشون في رعب مستمر بسبب ممارسات جهاز القمع الذي يديره ايان هندرسون وعادل فليفل. فما مصلحة الامير الجديد من الاستمرار في مثل هذه الاوضاع؟ وهل ان وضع العائلة الحاكمة سوف يكون اقوى بهذه الاساليب المتخلفة؟ لماذا لا يمتلك الشجاعة وينحى رئيس الوزراء عن منصبه ويدخل عنصر الشباب المثقف في ادارة البلاد وفقا للدستور الذي يحمي حقوق الجميع؟ فلقد توفي الامير السابق، الشيخ عيسى، فماذا حمل معه؟ هل اخذ معه شيئا من الثروة او القصور او البساتين او السيارات الفاخرة؟ هل تنفعه الآن قوات الشغب الاجنبية التي جاء بها رئيس الوزراء لقمع ابناء البحرين؟ هل استطاع هندرسون منع ملك الموت من دخول الغرفة التي كان فيها الامير؟ وهل استطاع وزير الخارجية الامريكي منع ملك الموت من اداء مهمته؟ أليس في ذلك عبرة لذوي العقول؟

فليعلم الامير الجديد ورئيس الوزراء وبقية المسؤولين انهم لن يحملوا معهم شيئا من حطام هذه الدنيا، وان اعمالهم ستشهد عليهم امام الله سبحانه وتعالى، وان ظلم العباد سوف ينقلب على الظالم يوم الحساب. وكفى

ندوة حقوقية في البرلمان الدنماركي تناولت قضايا حقوق الإنسان في البحرين

نظمت يوم الجمعة ٥ مارس الماضي، شبكة البحر المتوسط للدفاع عن حقوق الإنسان (فرع الدنمارك) بقاعة (Lands Thingssalen Christiansborg) في البرلمان الدنماركي، بدعم من حزب الراديكال فنيسترا (حزب يمين الوسط)، الذي ينتمي إليه وزير الخارجية الدنماركي، هلفك بيترسن Halfak Bitrsn، ندوة حول حقوق الإنسان في الشرق الأوسط بعنوان: «أسباب خرق حقوق الإنسان: السياسة أم الدين». وتحدث في الندوة رئيس شبكة البحر المتوسط للدفاع عن حقوق الإنسان، مارك اسكاده بولسن Mark Skadhbolsn، والصحفية في صحيفة البوليتكن اليومية بنيلا برامنك Pnnilhe Bramming. وحضر الندوة حشد كبير من المسؤولين في الأحزاب السياسية الدنماركية وحقوقيين وصحفيين وجمهور من المهتمين بحقوق الإنسان قدر عددهم بـ ١٥٠ شخصا. وشاركت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين في هذه الندوة بمداخلة مكتوبة حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. ووزع خلال الندوة كراس خاص بفضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري حيث تناول المنتدون جزءا من قضية محاكمته في البحرين.

بالنسبة لقضية حقوق الإنسان في البحرين، تحدثت الصحفية بانيلا برامنك، التي زارت البحرين في العام ١٩٨٦، بدعوة من وزارة الإعلام البحرينية مع عدد من الصحفيين الغربيين للإطلاع على قضية ما سمي بـ"مؤامرة حزب الله البحريني"، ولكن بعد عودتها من البحرين كتبت أربعة مقالات مطولة حول حقائق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، مؤكدة على انتهاكات حقوق الطائفة الشيعية في البلاد بسبب الحريات الدينية.

وتحدث بعدها الصحفي والمحلل السياسي طارق زيادة، الذي أكد على أن حكومة البحرين تنتهك بشكل مستمر الحريات العامة بما في ذلك الحريات الدينية، وقال أن البحرين منذ الخمسينات وحتى الآن ما زالت تعيش حالة عامة من انتهاكات حقوق الإنسان، والسبب هو أن الحاكم الأسوأ في الخليج العربي هو الذي يحكم البحرين ويكرس الظلم.

وتابع: أن حكومة البحرين ما زالت تتجاهل إرادة شعبها المطالبة بالحرية والديمقراطية، وهي منذ أكثر من ثلاث سنوات تقريبا، تعتقل الشيخ عبد الأمير الجمري، رجل الدين الشيعي البارز والمدافع القوي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، وما زالت ترفض حتى الآن تقديمه إلى المحاكمة أو الإفراج عنه، وذلك بالرغم من جميع المناشدات الدولية التي تطالبها بذلك.

وأضاف: أننا من خلال هذه الندوة نطالب حكومات الدول الغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالضغط على حكومة البحرين للإفراج عن الشيخ الجمري أو تقديمه

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

٢٦ فبراير

● تواصلت الفعاليات الشعبية الاحتجاجية ضد استمرار اعتقال الشيخ الجمري واخوته برغم براءتهم، وبرغم مطالبة المنظمات الحقوقية الدولية بذلك. فقد عم الظلام مناطق واسعة من البلاد مساءامس الاول كإجراء احتجاجي متحضر، وتغيب الطلاب عن المدارس والمعاهد، وتكثفت كتابة الشعارات في اغلب المناطق، وانتشرت الحرائق في مناطق متفرقة من البلاد. وفي مقابل ذلك شنت قوات الشغب الاجنبية اعتداءات واسعة على بعض القرى ومارست اساليب وحشية في تعاملها مع المواطنين الابرياء.

ففي مناطق سترة والمعامير والعكر والنويدرات والنبيه صالح، اعتصم المواطنون في منازلهم مساء امس الاول احتجاجا على الممارسات القمعية لنظام الارهاب الخليفي، وأطفأوا الانوار ابتداء من الساعة الثامنة مساء. وأغلقت جميع المحلات التجارية ابوابها في منطقة سترة والمناطق الاخرى. وخرج شباب المعامير الى الشوارع العامة وأشعلوا اطارات السيارات . وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من مناطق سترة بكثافة. وما ان أطفئت الانوار حتى بدأت القوات المرتزقة عدوانها على منطقة مركوبان وقامت بمطاردة المواطنين والاعتداء عليهم بالضرب وعلى ممتلكاتهم بالتدمير. وفي الاماكن العامة شوهدت كميات كبيرة من الملصقات بالشعارات الوطنية وصور الشيخ الجمري، خصوصا في المساجد والبرادات التجارية. ومن ضمن الشعارات : «محاكمة أبي جميل محاكمة للمبادىء والاخلاق»، «قضية الشيخ ليست قضية فرد بل قضية شعب يطالب بحقوق مشروعة»، «محاكمته محاكمة للشعب كله».

وفي المنامة انتشرت قوات الشغب والامن بصورة مكثفة طوال اليومين الماضيين لمواجهة اية احتجاجات سلمية. وشوهدت قوات المرتزقة وهي مدججة بالسلاح ومستعدة للانقضاض على المواطنين اذا ما أمرهم رئيس الوزراء بذلك.. واستمرت الاحتجاجات يوم امس في عدد من المناطق بصورة توحي بتجدد عزم المواطنين على تصعيد المقاومة المدنية حتى تتحقق المطالب العادلة. وتجري الآن استعدادات شعبية مكثفة لبدء فترة تضامن مع الشيخ الجمري الاسبوع المقبل تشتمل على عدد من الفعاليات السلمية.

● وعلم من جهة اخرى ان لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية بعثت رسالة الى امير البلاد تطلب منه السماح لها بارسال مراقبين لحضور محاكمة الشيخ الجمري، ولم تستلم جوابا بعد. وكانت اللجنة قد اصدرت في شهر اكتوبر الماضي تقريرا خاصا مهما حول محكمة امن الدولة اعتبر وثيقة دولية مهمة تدين المحكمة المذكورة وتطالب باعادة تشكيلها بصورة تجعلها منسجمة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفشلت حكومة البحرين في الرد على ما جاء في التقرير المذكور وفضلت الصمت لعلمها انها لا تستطيع الدفاع بمنطق قانوني عن محكمة لا تضمن ادنى مستلزمات العادلة للمتهمين. وتمثل جمعية المحامين البريطانية عشرات الآلاف من المحامين البريطانيين، وهي مهتمة بشكل مباشر بالوضع البحريني.

١ مارس

● لا يزال التوتر يسود ارجاء البلاد بسبب القمع الخليفي الذي ادى الى اعتقال العشرات من المواطنين من بينهم اطفال في الايام القليلة الماضية. وشوهدت يوم امس الاول حرائق احتجاجية عديدة في مناطق متفرقة مثل السنابس. وساهم في اذكاء حماس المواطنين وغضبهم ما نقل عن المعذب المعروف عادل فليفل، بانه قال للشيخ الجمري: «أمرنا محكمة امن الدولة ان تصدر حكما بسجنك ثلاثين عاما». ويعتبر صدور الحكم قبل المحاكمة المذكورة وتطالب باعادة بهذا الشكل اكبر انتهاك للكرامة والحقوق البشرية. وسادت اجواء الغضب اغلب المناطق خصوصا اثناء صلاة الجمعة قبل ثلاثة ايام. وسمعت الهتافات المطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري في عدد من المساجد وانتشرت قوات الشغب وسيارات الامن في العاصمة بشكل ملموس وحاصرت عددا من المساجد خارج المنامة.

● واعتقلت قوات التعذيب الخليفية يوم السبت الماضي (٢٧ فبراير) العالم الديني السيد عدنان السيد هاشم، ٣٥، بسبب دعوته في خطبة الجمعة في اليوم السابق الى اطلاق سراح الشيخ الجمري. وكان هذا العالم الجليل يصلي إماما في جامع الدراز بعد اعتقال سماحة الشيخ علي الصددي الذي كان يؤم الجماعة في ذلك الجامع. كما اعتقل الشيخ صادق الدرازي في اطار سياسات الحكومة لقمع اي تحرك احتجاجي ضد محاكمة الشيخ الجمري. ولا يزال الحاج حسن جار الله، ٦٥ عاما، معتقلا منذ اكثر من عشرة ايام. واعتقل من المنطقة نفسها الشاب جعفر اسلامي، ٢١ (اعتقل من قبل لمدة اكثر من سنة ولم يفرج عنه الا قبل شهرين تقريبا)، حسين مهدي صالح، ١٧، احمد عبد النبي عبد الكريم، ١٧ (اعتقل عدة مرات سابقا وتعرض منزله هذه المرة للتخريب الرهيب على ايدي قوات القمع الحكومية)، احمد عبد علي المدني، ١٧ (اعتقل سابقا)، محمد عبد الله اليسر (اعتقل سابقا لمدة اكثر من عام ونصف). واعتقل من منطقة الديه يوم السبت الماضي (٢٧ فبراير) طفلان هما جعفر عبد علي، ١٢، وحسين جعفر جاسم، ١٢. وقبل اسبوع واحد اعتقل من المنطقة نفسها كل من: ميثم علي الشيخ، ١٨، ومحمود حسن عبد الوهاب، ١٦. وفي ٢٤ فبراير اعتدت قوات القمع على معهد البحرين للتدريب واعتقلت الطالب احمد عبد الله سعيد، ٢٣، بعد ان تم تفتيش جميع الطلبة الداخلين الى المعهد والخارجين منه.

● ومن بين الشعارات التي انتشرت في منطقة البلاد القديم: «تدعون الاسلام وتهتكون حرمة المساجد والمآتم»، «لقد ضحيت من أجلنا جميعا فعلينا ان نضحي من اجلك»، في اشارة الى الشيخ الجمري.

● وعلم من جهة اخرى ان رئيس الوزراء اختلس ٨ ملايين دينار (٢١ مليون دولار) من صندوق التعويضات كقرض يدفع بعد عشرين عاما. ولم يستطع مدير الصندوق ا لاعتراض على طلب رئيس الوزراء الذي يعتقد ان الصندوق وكل ما في البلاد ملك له ولعائلته.

● ومن جهة اخرى صدر قبل يومين التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان. واحتوى على قسم خاص بالانتهاكات الصارخة في البحرين يتكون من اكثر من خمس عشرة صفحة. وقال التقرير ان «عائلة آل خليفة تهيمن على المجتمع وألحكومة». وأضاف: «لم يكن هناك اي تغيير في ممارسات الحكومة ازاء حقوق الانسان، وبقيت هناك اطار القانون، التعذيب، الاعتقال التعسفي، السجن الانفرادي لمدد طويلة، النفي القسري، انتهاك الحقوق الخاصة للمواطنين، تقييد حق المعتقلين في الحصول على محاكمة عادلة خصوصا في محكمة امن الدولة، وتحديد حرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل الجمعيات وحقوق العمال. كما تفرض الحكومة قيودا على حرية العبادة. واستمرت مشكلة العنف ضد المرأة والتمييز على اساس الجنس والدين والعرق من بين المشاكل الخطيرة». وذكر التقرير قتل الشهيد نوح آل نوح تحت التعذيب كمثال على القتل خارج اطار القانون. وحول التعذيب قال التقرير: «ان هناك تقارير موثوقا بها بان المعتقلين غالبا ما يتعرضون للضرب على ارجلهم والوجه والرأس، والحرق بالسجائر والمنع من النوم لفترات طويلة، وتعريضهم، في بعض الحالات، للصعق بالكهرباء. وتواجه الحكومة صعوبة في نفي الادعاءات بممارسة التعذيب والمعاملة غير الانسانية والحاطة خصوصا مع استمرار ممارستها السجن الانفرادي والسجن بدون محاكمة. وليس هناك اي حالة تعرض فيها المسؤولون للعقاب بسبب اساءة معاملة المعتقلين والسجناء سواء خلال العام الماضي او في اية سنة سابقة. وقال المعارضون ومجموعات حقوق الانسان ان قوات الامن تهدد النساء المعتقلات بالاعتداء الجنسي وتقوم بالاساءات الجنسية والتحرش خلال الاعتقال. ويصعب تأكيد هذه الادعاءات او نفيها». وحول الاعتقال التعسفي قال التقرير: «استعملت قوات الامن الحكومية قانون امن الدولة بشكل منتظم خلال العام لاعتقال اشخاص يعتقد ان لهم صلة بالانشطة المعارضة للحكومة، وكذلك الاشخاص الذين حاولوا التمتع بحقوقهم في التعبير الحر وتشكيل الجمعيات والحقوق الاخرى التي تعتبرها الحكومة معارضة لها. ومن بين الانشطة التي تؤدي الى الاعتقال او التحقيق او التهديد بالاعتقال من قبل اجهزة الامن: الانضمام الى منظمات غير مشروعة او التي توصف بانها تخريبية، كتابة شعارات معارضة للحكومة على الجدران، المشاركة في تظاهرات معارضة للحكومة، امتلاك او توزيع منشورات معارضة للحكومة، القاء خطب تعتبرها الحكومة ذات طابع معارض لها، او اقامة علاقة مع شخص متهم بهذه الاعمال». وتطرق التقرير الى اعتقال الشيخ الجمري قائلا: «اعتقل (الشيخ) عبد الامير الجمري، وهو احد العلماء الشيعة وناشط معارض قديم، وأحد الموقعين الاربعة عشر على عريضة العام ١٩٩٤ التي تطالب الامير باعادة المجلس الوطني، في يناير ١٩٩٦ وبقي في السجن خلال العام». وتطرق التقرير الى قضايا كثيرة اخرى، ويعتبر وثيقة دولية مهمة تدين الارهاب الخليفي بشكل قاطع.

٢ مارس

● بدأت هذا اليوم اجتماعات لجنة منع التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف، ويتوقع طرح قضية التمييز العنصري في البحرين على بساط البحث. فقد استلمت اللجنة تقارير موثقة حول سياسات الحكومة التي تميز بين المواطنين على اساس الولاءات السياسية والقناعات الايديولوجية والانتماءات المذهبية والاصول العرقية، منتهكة بذلك الاعراف والقوانين الدولية التي تمنع ذلك. وذكرت مصادر مطلعة ان حكومة البحرين أرسلت الى اللجنة «ردودا» على التهم الخطيرة الموجهة الى نظام الحكم، ولكنها ردود متهافتة تحتوي على الكثير من المغالطات والتشويشات وتعتبر كل ما يقال عن الانتهاكات التي ترتكبها «دعايات الارهابيين»، وهو المصطلح الذي تطلقه الحكومة على المواطنين البحرينيين. وهناك استغراب واستنكار شديدين في اوساط اللجنة ازاء الممارسات العنصرية من قبل حكومة البحرين، وتعاطف كبير مع قضية الشعب، خصوصا ان الحكومة تنفي اعتقال الاطفال بشكل قاطع. وانكرت في ردها انها تعتقل الاطفال وفق قانون امن الدولة قائلة ان الاعتقال يأتي حسب قانون خاص بالاطفال وانهم يقدمون الى محاكمة خاصة بالاطفال خلال ٤٨ ساعة او يفرج عنهم. وهذه الاكذوبة الواضحة تكذبها عائلات الاطفال الذين يخضعون للتعذيب الوحشي منذ شهور وسنوات. وعلق ناشط حقوقي على الرد الحكومي بقوله: اذا كانت الحكومة ترد على اتهامات منظمة مكافحة التعذيب وغيرها بهذه الدرجة من الثقة فلماذا لا تسمح للمنظمات الحقوقية الدولية مثل تلك المنظمة ومنظمة العفو الدولية وغيرها بزيارة البلاد والالتقاء بالاطفال المعتقلين في مراكز التعذيب؟

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في البلاد. فاعتقل من منطقة أبوصيبع الشاب علي محمد عباس الزاكي، ٢٠ عاما. وحدث الاعتقال بأسلوب وحشي في الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي (٢٦ فبراير). واقتيد الشاب الى مركز التعذيب ويخشى عليه من التعذيب. وقد طالت الاعتقالات اعدادا كبيرة من المواطنين في الايام القليلة المقبلة وذلك في اطار خطة تقوم على اساس الضربات الاستباقية لاحتواء الغضب الشعبي المتفاقم، خصوصا مع استمرار اعتقال الشيخ الجمري ظلما وعدوانا. وقد عبر ابناء البحرين عن وقوفهم مع الشيخ وذلك من خلال فعالياتهم السلمية المتوصلة مثل كتابة الشعارات في اغلب المناطق. كما تقوم العائلات البحرينية بزيارة عائلة الشيخ بشكل يومي متواصل للاعراب عن التضامن معها ورفض استمرار اعتقال القاضي الجمري عضو المجلس الوطني. ففي منطقة النويدرات جنوبي العاصمة ، المنامة، كانت هناك يوم امس كتابات وصور كبيرة للشيخ الجمري. ومن بين الشعارات: «ان محاكمة الشيخ تلقي مسؤولية على عاتق الجميع»، « لن نتنازل لحظة واحدة عن مطالبنا الدستورية».

● واصبحت المساجد الرئيسية في البلاد محاصرة من قبل قوات الشغب الاجنبية بشكل متواصل وذلك لارهاب المواطنين وتخويفهم من المخاطر التي سيتعرضون لها اذا توجهوا للصلاة في المساجد. وتطوف الشوارع والمناطق السكنية سيارات من نوع تويوتا «جيب» وعليها جنود بملابس سوداء مرعبة يشهرون اسلحتهم الى صدور المواطنين امعانا في الارهاب والتخويف. وكانت الحكومة قد أصدرت قرارا بمنع رفع الاذان والقرآن عبر مكبرات الصوت واعتبرت ذلك «تهديدا لامن الدولة».

● وعلى صعيد آخر بدأ الحكم العسكري بجامعة البحرين في التضييق على الطلبة بشكل واسع. فعندما يصل الطالب الى الجامعة تبدأ معاناته بتعرضه للتفتيش الدقيق والتدقيق في البطاقة الجامعية. اما اذا لم تكن معه فانه يعامل كمجرم ويتعرض للتهديد والطرد. كما يطلب من الطلبة دفع ضرائب عالية عند مخالفتهم قانون الامن السيء الصيت الذي فرض على طلبة

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

● ومن جهة اخرى اجابت وزارة الخارجية البريطانية على استفسارات النائب السيد دينيس كانافان حول هندرسون. وكان النائب قد سأل وزير الخارجية وشؤون الكومنولث عما اذا كان سيطرح تصريحا حول دور حكومة صاحبة الجلالة في توظيف ضابط الخدمة السابق في الجيش البريطاني لدور امني رفيع لدى حكومة البحرين. وجاء رد الوزارة على لسان الوزير ديريك فاتشيت كالتالي : «استلمت حكومة المملكة المتحدة طلبا من حكومة البحرين في ١٩٦٦ للمساعدة في توظيف شخص يخلف رئيس القسم الخاص البحريني. واخبرنا ايان هندرسون بانه يود ان يتقدم لتلك الوظيفة. وأوصلنا طلبه الى البحرينيين، وكان قرارهم بتوظيفه».

السيد كانافان: ما هو تقييم الحكومة البريطانية لمدى انتهاكات حقوق الانسان من قبل حكومة البحرين وما هو العمل الذي اتخذ لزيادة احترام حقوق الانسان في البحرين. وجاء جواب الحكومة كالتالي: «اننا نتعامل بجدية مع اي انتهاك لحقوق الانسان اينما حدث. وانني اعبر عن قلقنا حول قضايا حقوق الانسان في البحرين بشكل منتظم مع الوزراء والمسؤولين البحرينيين. وقد رحبت بتصديق البحرين على معاهدة منع التعذيب وموافقتها على السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر لمراقبة اوضاع السجون في البحرين. وقمت كذلك بحث البحرين على الاتصال بشكل اكبر مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان ومن بينها منظمة العفو الدولية».

٣ مارس

● مع دخول اضراب معتقلي سجن الحوض الجاف اسبوعه الثاني على التوالي، يسود قلق شديد بسبب ما يتعرض له المضربون عن الطعام من تنكيل وتعذيب متواصلين. وعلم من مصادر موثوقة ان الحالة الصحية لعدد منهم قد تدهورت بشكل خطير يبعث علي القلق، وان ضباط التعذيب في ذلك السجن يسحبون المعتقلين الى غرف التعذيب لمعاقبتهم على اضرابهم. كما اوقفت الزيارات العائلية للمعتقلين الذين يبلغ عددهم في ذلك السجن وحده اكثر من ٦٠٠ سجين، معظمهم بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقالهم. واتصلت المعارضة باللجنة الدولية للصليب الاحمر لحثها على زيارة السجناء والضغط على الحكومة للافراج عنهم فورا بعد ان ثبت عدم قيامهم بأية جريمة يعاقبل عليها القانون.

● ومن جهة اخرى، واصل جهاز الامن الحكومي سياسة معاقبة المواطنين بتدمير ممتلكاتهم بشكل منهجي ومتواصل. فقد قامت عناصر تابعة لوزارة الداخلية قبل اربعة ايام بحرق سيارة المواطن علي حسين عاشور، بمنطقة المعامير، وهي من نوع «شفروليه – كابريس». وفي الاسبوع الماضي اعتدى عملاء وزارة الداخلية على سيارات لمواطنين آخرين في المنطقة نفسها وفي مناطق اخرى. ويأتي هذا الاسلوب الدنيء للعقاب كمؤشر على تطرف النظام واستعداده لارتكاب ابشع الجرائم ضد ابناء البحرين.

● وعلم كذلك ان عددا من المواطنين اعتقل من منطقة ابوصيبع في ٢٧ فبراير وعرف من بينهم: حسين سعيد الملك، ١٩، فيصل عبد الله الصائغ، ١٩، واخوه محمد، ١٧. هذا بالاضافة الى اعتقال علي محمد عباس الزاكي، ٢٠، الذي ذكر خبر اعتقاله في بيان امس. وفي ٢٦ فبراير اعتقل عدد من الاطفال من منطقة عالي عرف من بينهم: جعفر محمد حبيب، ١٩ (اعتقل سابقا لمدة سنتين)، احمد ناصر عبد العزيز، ١٩ (اعتقل سابقا لمدة سنتين ايضا)، عبد الامير محمد علي، ١٨، ياسين حسن ياسين، ١٧، عصام محمد حبيب، ١٦ (اعتقل سابقا). وفي اطار سياسة جديدة ضد الاطفال اصدر جهاز التعذيب اوامره بتقليل عدد الاطفال المعتقلين وذلك بضربهم وتعذيبهم في الشوارع او في منازلهم بشكل وحشي وتحاشي اخذهم الى الزنزانات. جاء ذلك بعد ان وجد آل خليفة انفسهم مضطرين لتقديم تقارير للجنة حقوق الطفل التي حصلت على تقارير من المعارضة حول اعتقال مئات الاطفال وتعذيبهم خلال العام الماضي. وبعثت الحكومة ردودا باهتة حول القضية وادعت انها لا تعتقل الاطفال الا لمدة يومين فقط ثم تقدمهم الى محكمة خاصة بالاطفال او تطلق سراحهم، وهذه اكذوبة يعرفها آباء هؤلاء الاطفال وامهاتهم. وتطبيقا لسياسة التعذيب الفوري للاطفال اعتدت قوات وزارة الداخلية في ٢٧ فبراير على منزل الطفلين حسين الزاكي، ١٣، واخيه علي، ١١، بمنطقة عالي وضربتهما بوحشية امام والديهما.

● واستمرت من جهة اخرى الاحتجاجات السلمية ضد استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية السجناء. وفي٢٧ فبراير قام المواطنون بمنطقة عالي بحرق اطارات السيارات في الشوارع وكتابة الشعارات الدستورية. واعتدت عليهم القوات المرتزقة بأسلوب همجي. وبعد ذلك تم انزال اعداد كبيرة من قوات الشغب الى المنطقة لمنع استمرار الاحتجاجات. وبدأت عدوانها على منازل المنطقة.

● وفي مونتريال بكندا، اقام المركز اللبناني الاسلامي يوم امس ندوة حول حقوق الانسان في الوطن العربي، وتمت قراءة مقاطع من تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان – فرع كندا – حول ذلك. وذكر الوضع في البحرين كمثال صارخ على ابشع الانتهاكات لحقوق الانسان في العالم العربي. وابدى الحاضرون تعاطفا كبيرا مع شعب البحرين الذي يتعرض للاعتداءات المستمرة من قبل قوات الامن والشغب.

٥ مارس

● أصيبت سياسة القمع الحكومية بفشل ذريع اثر فشل اللائحة الحكومية في انتخابات جمعية المحامين البحرينية يوم امس الاول. وفاز في الانتخابات التي ارغمت الحكومة على السماح بها محامون من ذوي ا لاتجاه الوطني بينما خسر كل اعضاء اللجنة الادارية التي فرضتها الحكومة على الجمعية منذ شهر فبراير العام الماضي. وكان قرار حل مجلس الادارة المنتخب الذي أصدره رئيس الوزراء قد أدى الى مردود سلبي جدا للحكومة وحرك الجمعيات الحقوقية

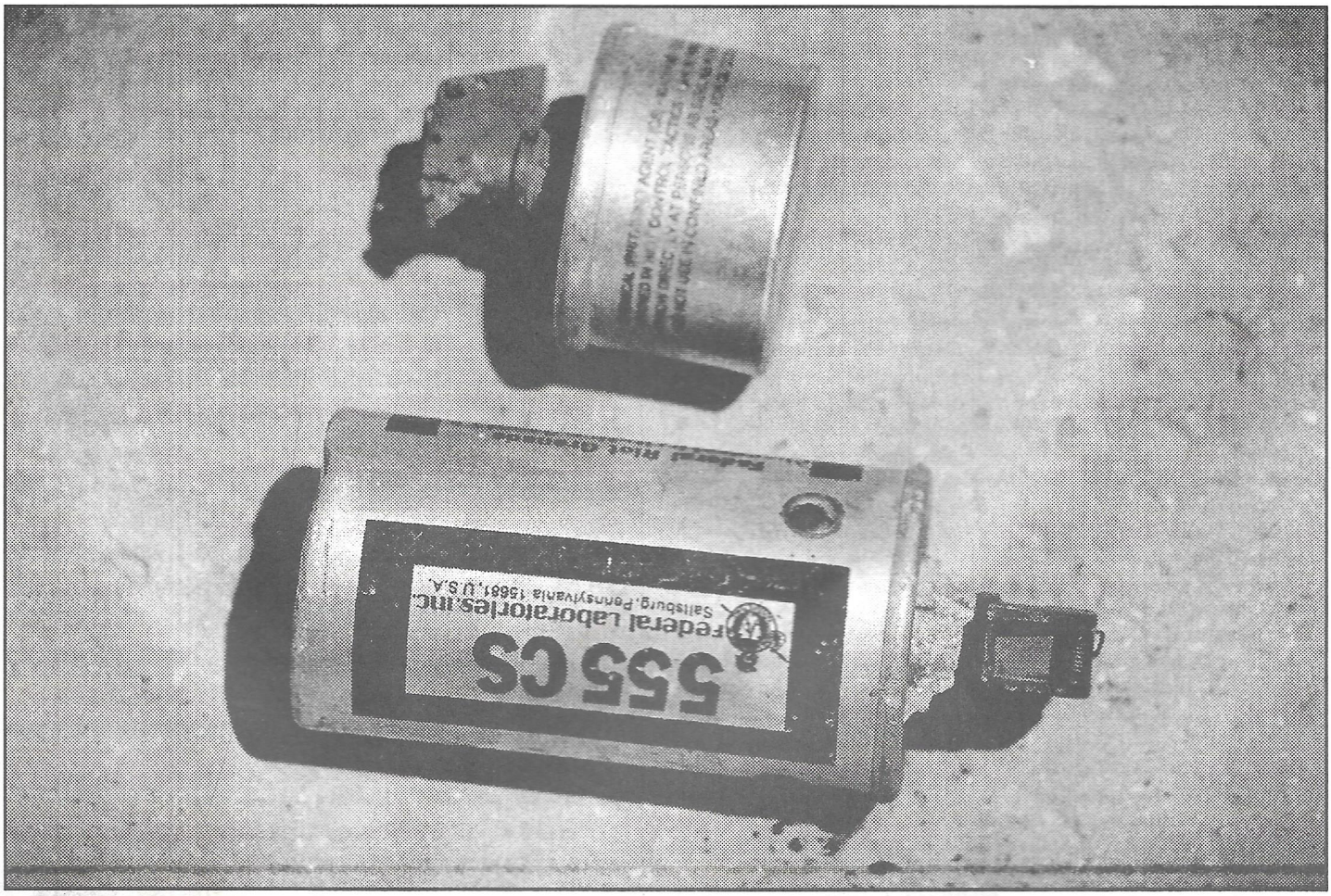

نموذج من ادوات القمع التي تستخدمها السلطات ضد أبنائها

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

العالمية ضده وأثبت للعالم الطبيعة الاستبدادية للنظام بشكل لا يقبل الشك. ورفعت مجموعة من المحامين قضية ضد وزارة العمل، وحاولت الحكومة فرض حلول لحفظ ماء الوجه ولكن بدون جدوى. وفوجيء المواطنون بالقرار الحكومي الذي سمح بانتخاب مجلس ادارة جديد واصيب اعضاء اللجنة الادارية التي عينتها الحكومة بانكسار وفشل ذريعين، واعتبرت التجربة انتصارا لمبدأ الانتخاب الحر واندحارا مدمرا لعقلية الاستبداد. ويبدو ان فصلا مأساويا من تاريخ الجمعية قد انتهى بسقوط المشروع الحكومي. اما اعضاء مجلس الادارة الجديد الذين تم انتخابهم فهم: علي الايوبي، رئيسا، سلمان سهوان، نائبا للرئيس، فريد غازي، رئيسا للجنة الثقافية، محمد احمد امين، رئيس لجنة المهنة، رضي الجبل، رئيسا للجنة الاجتماعية، ومحمد عيد الحسني، المسؤول المالي.

● شوهدت يوم امس اعمدة الدخان تتصاعد من حرائق صغيرة على الشارع الرئيسي بمنطقة النعيم، وذلك في اطار الاحتجاجات الشعبية ضد الممارسات القمعية الحكومية. وهرعت قوات الشغب الى المنطقة لاطفاء الحرائق المشتعلة في اطارات السيارات وبدأت اعتداءها على المواطنين انتقاما منهم. كما شوهدت ملصقات كثيرة بمستشفى السلمانية تطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية المعتقلين والسجناء السياسيين. وفي منطقة الدراز كانت الشعارات الجديدة تزين الجدران خصوصا في المنطقة المطلة على شارع البديع. وكان من بين هذه الشعارات: «لا للعنف والارهاب، نريد المجلس النيابي»، «الاضراب عن المدارس عمل سلمي»، «هيهات منا الذلة»، «لن نستسلم».

● نشرت مجلة «عالم الفكر» الكويتية في عددها الاخير (مارس ١٩٩٩) مقالا للدكتورة منيرة فخرو، عضو لجنة العريضة الشعبية حول دور المرأة في الحركات الهادفة لانشاء المجتمع المدني في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة. واحتوى المقال على امثلة من نشاط المرأة البحرينية خلال السنوات الاخيرة ودروها في العرائض التي تطالب بالعمل بالدستور وعودة البرلمان. وتعتبر المقالة وثيقة اكاديمية مهمة تكشف معاناة المرأة البحرينية في ظل النظام القائم.

● بعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية رسالة الى امير البحرين تطلب فيها السماح لها بحضور محاكمة الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «تود لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين في انجلترا وويلز تذكيركم بالرسائل السابقة التي تطلب منكم السماح لممثليها بحضور المحاكمات التي تعقد بمحكمة امن الدولة كمراقبين دوليين مستقلين. وكانت آخر رسائلنا في نوفمبر ١٩٩٨، ولم نستلم اي رد عليها. وقد تم تجاهل كل طلباتنا بحضور المحاكمات او رفضت. وان اللجنة اصبحت منذ فترة قلقة جدا بسبب استمرار اعتقال القاضي عبد الامير الجمري بدون تهمة او محاكمة. وعلمت اللجنة الآن ان محاكمة القاضي الجمري ستبدأ قريبا. ولا تعرف اللجنة تفصيلات هذه المحاكمة. وتلتمس اللجنة باحترام السماح لها بارسال مراقب لحضور محاكمة الجمري. وترغب اللجنة في الحصول على التفصيلات المتعلقة بمكان المحاكمة وتاريخها والتهم الموجهة للقاضي الجمري. وتتمنى ان يكون القاضي الجمري قادرا على اختيار محاميه للدفاع عنه وان يسمح لعائلته بزيارته. اننا بانتظار استجابتكم لهذا الطلب لنتمكن من الاستعداد لارسال مراقبه. وارسلت نسخ من الرسالة لكل من وزيري الداخلية والعدل.

● وعلى صعيد آخر ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة خصصت ميزانية ضخمة لتوظيف شركات واشخاص يقومون ببرنامج جديد للعلاقات العامة والترويج الاعلامي. وعلم كذلك ان عددا من الاعلاميين الشرفاء رفضوا عروض الحكومة بشكل مطلق، ولم يوافق على بيع ضميره سوى بعض المرتزقة الذين لم يحققوا نجاحا في مجالهم الاعلامي. وبلغت حالة اليأس بالحكومة ان استعملت بعض هؤلاء في ممارسة تعذيب نفسي للنساء المعتقلات وذلك بفتح بوابات غرف التعذيب امامهم لمقابلة النساء بهدف استغلال اوضاعهن للترويج الدعائي لنظام القمع والتعذيب الذي يديره ايان هندرسون.

٦ مارس

● توفي صباح اليوم امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، عن عمر يناهز السادسة والستين عاما، بسكتة قلبية مفاجئة. وكان الامير قد أنهى قبل خمس دقائق من وفاته اجتماعا مع ويليام كوهين، وزير الدفاع الامريكي، الذي يزور البلاد في اطار جولة خليجية لبيع المزيد من الاسلحة للدول الخليجية. وتم دفن جثمان الامير بعد الظهر في جنازة متواضعة حضرها افراد العائلة الحاكمة والوزراء والاعيان. وأعلنت الحكومة فترة حداد لمدة ثلاثة اشهر، مع تعطيل الاعمال لمدة خمسة ايام.

● وأعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عن استلامه مقاليد الحكم خلفا لأبيه، فيما بدأت الاستعدادات لاستقبال المسؤولين الاجانب لتقديم التعازي للامير الجديد. وأعلنت المعارضة وقف الاعمال الاحتجاجية لاعطاء الشيخ حمد الفرصة لطرح سياسة جديدة تقوم على اساس احترام الدستور واعادة العمل بالمواد المعطلة منه. وتأمل ان يبدأ الامير الجديد عهده بصفحة جديدة خالية من مخلفات العهد الماضي، فيأمر باطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمته الشيخ الجمري واعادة المجلس الوطني والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. وكان الشيخ عيسى قد تسلم الحكم بعد وفاة والده في العام ١٩٦١.

٨ مارس

● أصدرت المعارضة بيانات عديدة بمناسبة وفاة امير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يوم امس الاول، وعبر العديد منها عن امله بان يبدأ الامير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عهده بصفحة جديدة في العلاقات بين الحكومة والشعب بعد عقود من التوتر السياسي الذي عصف بالبلاد. وفيما تواصل وصول الشخصيات السياسية الى البلاد لتقديم العزاء للشيخ حمد بوفاة والده، أصبحت الانظار متجهة لما يمكن ان يقوم به من اصلاحات سياسية في اطار الدستور الذي أصبح بموجبه أميرا للبلاد خلفا لوالده. وتعبيرا عن حسن نواياها، قررت المعارضة وقف الاحتجاجات السياسية داخل البلاد لاعطاء الشيخ حمد فترة مناسبة لتقييم الوضع واتخاذ الخطوات المناسبة لبدء حوار حقيقي مع المعارضة بهدف اعادة المجلس الوطني المعلق منذ قرابة ربع قرن.

● وقد أصدر الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنحل، بيانا جاء فيه ما يلي: «انطلاقا من الشعور الدفاق بضرورة سلامة الوطن وأمنه، ونظرا لتشابك مصلحة الشعب والحكومة، وبلحاظ الوفاة المفاجئة لأمير البلاد الشيخ عيسى بين سلمان آل خليفة، أؤكد على ابناء الشعب الكرام بالتزام الهدوء والبعد عن كل ما يسبب أي توتر آملا للحكم الجديد بأن يتعامل مع المشكلة القائمة تعاملا إيجابيا منفتحا على هموم الشعب وضروراته، ومعبرا عن هذا الاتجاه من خلال بادرة جادة سريعة بإطلاق السجناء وفي مقدمتهم سماحة الشيخ الجمري افتتاحا لعهد من التفاهم والتلاقي على مصلحة الوطن الواحد والبيت المشترك، البحرين العزيزة».

● وأصدرت حركة احرار البحرين بيانا يطالب المواطنين بوقف الاعمال الاحتجاجية فورا كتعبير عن حسن النوايا، ولاعطاء العهد الجديد فرصة لانهاء فترة الحداد والتعاطي مع قضايا الشعب بايجابية. وأصدر العلماء المبعدون بيانا بالاتجاه نفسه. وصدر بيان مشترك بين حركة احرار البحرين والجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بمناسبة وفاة الشيخ عيسى يطالب الامير الجديد بدء حوار مع المعارضة واطلاق مصالحة وطنية شاملة.

● اما التغطيات الاخبارية من قبل الصحافة ووكالات الانباء العالمية فأشارت بشكل عام الى الوضع السياسي المتوتر في البلاد وتساءلت ما اذا كان الشيخ حمد سوف يتخذ قرارا بالاصلاح. وتطرقت وكالات الانباء مثل الفرنسية والاسوشيتد برس وروبترز ووكالة «داو جونز» الاقتصادية الى الوضع في البحرين من خلال استعراض مسلسل حياة الشيخ عيسى، مشيرة الى تداعي الاوضاع منذ حل البرلمان في العام ١٩٧٥. كما تطرقت تغطياتها الى الانتفاضة الشعبية والشهداء الذين سقطوا فيها والمطالب المعتدلة التي طرحتها المعارضة. وكتب الاستاذ طلال سلمان في افتتاحية جريدة «السفير» اللبنانية قائلا ان من الضروري للامير الجديد ان يستهل عهده بانفتاح على المعارضة والقيام باصلاحات سياسية. وقال ان هناك مشكلتين اساسيتين هما الوضع الاقتصادي والوضع السياسي، وان القضية الاخيرة هي الاشد صعوبة. واهتمت جريدة «القدس العربي» البريطانية بوفاة الشيخ حمد وتطرقت الى الملفات السياسية العالقة ومن بينها استمرار اعتقال آلاف المواطنين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري. ونشرت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية مقالا مهما جدا للصحافي الشهير، روبرت فيسك، تناول فيه عهد الامير السابق بموضوعية، وتطرق الى هندرسون وسجونه والاعتقالات الواسعة والتعذيب والابعاد. وكتب كريستوفر ووكر بصحيفة «التايمز» البريطانية مقالا حول وفاة الشيخ عيسى واستعرض حياته بشكل مختصر وتطرق الى الحركة الدستورية والمطالب المطروحة حاليا. وتناولت هيئة الاذاعة البريطانية الوضع في البحرين من خلال عدد من البرامج ونقلت تصريحات المعارضة وممثليها حول الوضع وتوقعاتهم لما سيقوم به الامير الجديد. وكان واضحا من خلال تلك التغطيات وجود ازمة سياسية قوية يجب على الامير الجديد علاجها بايجابية ليبدأ عهده بعلاقات طيبة مع المواطنين. واشارت تغطيات قناة تلفزيون الشرق الاوسط الى الوضع السياسي الداخلي، وقال الصحافي السعودي عثمان العمير، رئيس تحرير جريدة

من خواطر سجين

هيهات منا الذلة..

تمتمات الروح الظامئة، نهنهت بالوجد تواقة الى الرفعة، ومزقت سواد الليل المحيط بها.. وسكون الألم ووحشة السجن.

اعتصر شوقاً للخلاص، هز القيد الذي يحيط بمعصمه الحنين الى الحرية، لكنه تذكر المحنة التي تزحف وتزحف على قلب امته وشعبه الأبي.. فيصيح بحرارة تملأ صدره، ويتأوه بمرارة يحس بها في حلقه: إيه يا اوال!! يلوح لي وجهك مصفراً كالورس، يعلو محياه الذبول والاكتئاب، غير ان في عينيك شرر الغضب يلتهب ويستعر، وعلى الشفاه تحديا وصمودا.

بحرين يا جرحي الجميل.. يا حزني الجليل.. يا نزف شعوري.. وآلام الحرمان.. وقهر العمر المحصود.. بحرين الألم الضارب في الأعماق.. الناشب في الوجدان..

يا طفلاً بريئاً ينمو مع قسوة الجلاد وفتك الاصفاد..

بحرين يا عشقي الاكبر، لتصبري، ولتصبري يا عين عذاري ويا نخيل البساتين..

ستعود البسمة والاشراقة يوماً لوجهك..

وسأكون وشبابك ونساؤك واطفالك المعبر الى هذا النصر المنتظر القريب، الذي ستقر به عيناك.. ويبسم له ثغرك الذي سيردد بنشوة النصر.

هيهات منا الذلة!!

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

«الشرق الاوسط» السابق ان الوضع السياسي الداخلي سوف يشهد تطورات ايجابية في عهد الشيخ حمد. وتطرقت قناة «الجزيرة» القطرية الى الوضع في البحرين مشيرة الى التوتر السياسي الذي يسود البلاد. اما الاسوشيتد برس فقد نقلت عن الكاتب الكويتي عايد المناع في عموده بجريدة «الوطن» قوله عن الامير الجديد: «انه شاب يفهم ان هذا هو عصر الديمقراطية وان المشاركة الشعبية اصبحت ضرورة».

● ويشعر المراقبون بشيء من الامل بحدوث تغيير في البحرين خصوصا في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة في مجال الانفتاح السياسي. فقد توجه المواطنون القطريون هذا اليوم الى صناديق الاقتراع لانتخاب اعضاء اول مجلس بلدي في البلاد. وذكرت التقارير الاولية ان الاقبال على هذه الانتخابات التي تشارك فيها المرأة للمرة الاولى في الخليج كان جيدا، وان ذلك يعكس رغبة المواطنين في تطوير النظام السياسي في البلاد.

٩ مارس

● طالبت المعارضة وزارة الداخلية باجراء تحقيق عاجل في عملية حرق محطة الوقود التي حدثت في الساعات الاولى من صباح امس. ويسود اعتقاد عام لدى المواطنين بان جناحا بقسم المخابرات هو المسؤول عن تلك الجريمة التي قام بها لتعكير الاجواء في البلاد في اثر الدعوة التي اطلقتها المعارضة لوقف عمليات الاحتجاج بعد وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وذكرت مصادر ان عناصر من المخابرات شوهدوا في الساعة الثالثة من صباح امس بالقرب من المحطة التي تقع بالقرب من منطقة الحلة. واضافت هذه المصادر ان هؤلاء ارتكبوا جريمة اخرى في الوقت نفسه وهي حرق سيارة احد موظفي البريد بمنطقة الديه القريبة. ورأت تلك المصادر ان الهدف من هذه الاعمال هو الاساءة الى الحركة السلمية في البحرين امام الحكم الجديد في البلاد. وجاءت مطالبة المعارضة بالتحقيق في هذه الجريمة حرصا منها على كشف مرتكبي اعمال التخريب وتقديمهم لمحاكمات عادلة تتوفر فيها الشروط الدولية والاسلامية للعدالة. وكررت المعارضة مطالبتها بلجان تحقيق في كل الجرائم التي ارتكبت خلال السنوات الاربع الماضية خصوصا التي ادت الى استشهاد ما يقارب من اربعين مواطنا اما تحت التعذيب او القتل بالرصاص او الاعدام. وبثت وكالة انباء «رويتر» هذا اليوم خبرا موسعا حول دعوة حركة احرار البحرين الى وقف الاعمال الاحتجاجية لاعطاء الامير الجديد فرصة للتداول في الوضع القائم آملة ان يؤدي ذلك الى تكريس حالة من الثقة تعينه على اتخاذ قرار صائب بتلبية المطالب الشعبية. وبثت كذلك شجب الحركة لاعمال العنف ومن بينها حرق محطة الوقود المذكورة.

● واستمر المراقبون في محاولاتهم لقراءة سمات العهد الجديد، ونسبت وكالات الانباء الى مصادر دبلوماسية قولها ان لدى الامير الشيخ حمد نية لفتح حوار مع المعارضة واعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني، وذكرت ان جهات سياسية عديدة تنصحه بان يبدأ عهده بصفحة جديدة تتجاوز مخلفات الغاء الدستور وما تبع ذلك من ارهاصات سياسية وازمات امنية متلاحقة. واكدت تلك المصادر انه ليس في مصلحة الشيخ حمد ان يبقي الوضع الراهن على ما هو عليه من توتر وفقدان ثقة ومشاعر شعبية غاضبة خصوصا من عائلات المعتقلين الذين يتجاوز عددهم الفي مواطن بينهم علماء دين ومهندسون وادباء. كما لا يمكن ان يقبل بوضع يعيش فيه مئات المواطنين مبعدين قسرا عن وطنهم، وقادرين على مناهضة النظام في المنابر الدولية والمؤسسات الحقوقية العالمية. ونشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم تقريرا خبريا يستند الى مصادر دبلوماسية في المنامة مفاده ان الامير يتجه لفتح حوار مع المعارضة لاعادة الحياة البرلمانية الى البلاد. وقال التقرير ان التجربة القطرية في هذا المجال اصبحت عنصر تشجيع لبقية الحكومات الخليجية للقيام باصلاحات سياسية مماثلة. وكان المواطنون القطريون قد شاركوا يوم امس بحماس في اول انتخابات بلدية في البلاد. ولم يحالف الحظ ايا من النساء اللاتي ترشحن للانتخابات. واعتبر المراقبون ان مشاركة المرأة ترشيحا وانتخابا يعتبر بداية طيبة لتجربة مطلوبة. وأعلن رئيس الوزراء القطري ان الحكومة بصدد تشكيل لجنة لاعداد دستور دائم للبلاد وتوقع انتخابات برلمانية حرة في غضون عامين.

وبثت وكالة «داو جونز» هذا اليوم تقريرا خبريا مفاده ان لجنة العريضة الشعبية سوف تقدم رسالة الى الامير تطلب منه موعدا لتقديم العريضة الشعبية التي وقع عليها حوالي ٢٥ الف مواطن في العام ١٩٩٤ وتطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني.

● وكانت الاجراءات القمعية على أشدها قبيل تولي الامير الجديد مقاليد الحكم. ومن ذلك استمرار الاعتقالات في اغلب المناطق. ففي ٤ مارس اعتقل من منطقة الحجر الشاب غريب احمد غريب، ٢٦، من منزله وذلك في الساعات الاولى من الصباح. وشوهدت شعارات تطالب بالدستور والمجلس الوطني في مناطق عديدة من بينها مدينة حمد.

● وعلى صعيد آخر أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب يوم امس بيانين حول الاعتقالات العشوائية التي حدثت في البلاد خلال شهر فبراير الماضي. وقال التقرير الخاص بالبالغين ان ٣٥ شخصا من البالغين اعتقلوا خلال الشهر من مناطق كرزكان، البلاد القديم، البرهامة، الدراز، الديه، جدعلي، اسكان عالي، مدينة عيسى، وعراد. اما التقرير الخاص بالاطفال فقد ذكر ان ١٩ طفلا اعتقلوا خلال الشهر من الديه توبلي، ابوصيبع، والدراز. وطالب التقريران حكومة البحرين باطلاق سراح هؤلاء جميعا والغاء قانون امن الدولة.

١٠ مارس

● مع استمرار الاهتمام الدولي بالوضع البحريني، اصبح من الواضح ان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، امير البلاد، مطالب محليا ودوليا بادارة البلاد بأسلوب جديد يقوم على اساس بدء الاصلاح السياسي الذي تأخر كثيرا. وقد ركزت وسائل الاعلام الاجنبية على احتمالات التغيير في الهيكل السياسي خصوصا بعد ان عين الامير نجله الاكبر، سلمان، وليا للعهد. ويدير سلمان مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، ويعتبر – في نظر البعض – من الراغبين في التغيير السياسي. وتوجه الاتهامات بشكل متواصل، الى رئيس الوزراء، بانه يقف ومعه ايان هندرسون، وراء سياسات القمع والقبضة الحديدية ضد المواطنين.

● ولاحظ المراقبون ان مجموعات سرية تابعة لوزارة الداخلية قد تكثف نشاطاتها في الايام والاسابيع المقبلة لقطع الطريق على اية محاولة لبدء الحوار بين الامير والمعارضة او المصالحة الوطنية التي تقوم على اساس تلبية المطالب الشعبية المشروعة. وكان سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق في ١٩٧٥، قد أصدر بيانا موقعا باسمه يشجب ما قامت به مجموعة من وزارة الداخلية قبل يومين عندما اشعلت النار في محطة للوقود. وجاء الشجب بعد ان اطلقت المعارضة مبادرة من طرف واحد بوقف الاعمال الاحتجاجية في الوقت الحاضر. ونقلت وكالات الانباء والاذاعات الاقليمية والدولية خبر الشجب الذي اصدرته المعارضة ضد عمليات الحرق المتعمدة التي تقوم بها عناصر تابعة لوزارة الداخلية.

● كما بثت هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس تقريرا خبريا طويلا بمناسبة الانتخابات البلدية في قطر، قدمه مراسلها السيد مارتن آسر. وقال التقرير ان الحكومات الخليجية القائمة حاليا هي نفسها التي نصبتها بريطانيا في السبعينات، في ما عدا من توفي من الحكام او تم اقصاؤه. وقدم البحرين مثالا على ذلك، بينما استشهد بالانتخابات البلدية القطرية لتوضيح التوجه الخليجي الجديد نحو الديمقراطية. وألقى باللائمة ازاء التلكؤ في العمل بالديمقراطية على بعض دول المنطقة الرافضة للديمقراطية وأشاد التقرير بمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية القطرية. وقال ان التجربة البرلمانية في البحرين الغيت بسبب «حيويتها المتزايدة». وقال ان «الحلفاء الغربيين لدول الخليج يفضلون الصمت بشأن الاصلاح الديمقراطي والمشاركة الشعبية». ونسب الى دبلوماسيين قولهم ان من الافضل ان يعملوا من وراء الستار، بينما يقول منتقدو هذه السياسة ان الحكومات الغربية «ليست راغبة في رج هذا القارب». وبث راديو فرنسا الدولي (باللغة الانجليزية) هذا اليوم تقريرا حول الوضع في البحرين تحدث فيه احد رموز المعارضة البحرينية. وقال هذا المعارض انه يأمل ان يتخذ الامير الجديد خطوة ايجابية شجاعة ازاء المطالب العادلة مشيرا الى أن الحكمة تقتضي ان يبدأ الامير عهده بصفحة نظيفة خالية من اوساخ العهد المنصرم.

● ونشرت مجلة «التايم» الامريكية في عددها الصادر هذا الاسبوع مقالا من صفحة كاملة حول محطة الجزيرة القطرية وكيف انها تعبير عن التوجه الليبرالي للحكومة القطرية. وقالت المجلة الامريكية ان المحطة احدثت انقلابا في التفكير التقليدي لدى النخب المثقفة والحاكمة. وأشاد بهذه التجربة على امل ان تتطور لتصبح ظاهرة عامة في العالم العربي وليس حالة شاذة.

● بمناسبة انعقاد اجتماع لجنة التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف رفعت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا من ٣٢ صفحة يتضمن معلومات مثيرة حول سياسات التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة ضد ابناء البحرين. وقدم التقرير امثلة دامغة على هذه السياسات، واستعرض التاريخ والهيكل السياسي للسلطة في البحرين، والمؤسسات والقوانين ذات الصلة بحماية حقوق الانسان. ثم استعرض بشكل مفصل الا نتهاكات التي تقوم بها السلطة في ما يتصل بكل واحد من الحقوق القضائية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتضمنة في المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لتصفية جميع انواع التمييز العنصري. وكانت الحكومة قد قدمت تقريرها للجنة في اللحظات الاخيرة قبل انعقاد دورتها في جنيف لتتفادى المزيد من الشجب الدولي. وسوف تناقش لجنة خاصة منبثقة عن لجنة التمييز العنصري تقريري الحكومة ومنظمة حقوق الانسان في البحرين.

١٢ مارس

● استمرت قوات الامن في التحرش بالمواطنين برغم المبادرات الايجابية من قبل الشعب والمعارضة على حد السواء. فقد اعتقل عدد كبير من المواطنين من مناطق متفرقة. فمن منطقة المقشاع اعتقل يوم امس الاول ستة اشخاص بدون اي مبرر، وبعد تعذيب شديد اطلق سراحهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. وقالوا بعد اطلاق سراحهم انهم تعرضوا لتعذيب شديد خلال الساعات التي قضوها في الزنزانات بدون اي سبب معقول. واعتقل في اليوم نفسه من منطقة كرانة عدد كبير عرف من بينهم: يونس حميد، ٢٣، خليل ابراهيم رضي، ٢١، داود سلمان، خليل ابراهيم مشعل، محمد جعفر، حسين عبد الواحد، علي جعفر، منير رضي، عبد الامير البصري، يوسف خليل، السيد عدنان السيد علوي، وعلي ابراهيم. ويخشى على تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

حدثت هذه التجاوزات في الوقت الذي عبر فيه المواطنون عن حسن نواياهم تجاه الوضع الجديد وتمنوا عليه ان يبدأ صفحة جديدة خالية من مشاكل الماضي. ولتأكيد ذلك اقام عدد من المآتم مجالس فاتحة في الوقت الذي قلص المواطنون فيه ممارساتهم الاحتجاجية. وفي الوقت نفسه شوهدت في اليومين الماضيين شعارات محدودة على الجدران تذكر الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بالوضع المتوتر وتطالبه بخطوة جريئة تطوي صفحة الماضي وتؤدي الى اطلاق سراح السجناء السياسيين وانتخاب المجلس الوطني والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. ولوحظ في الوقت نفسه استمرار سيارات الشرطة وقوات الامن في التواجد في اغلب المناطق. كما انها قامت بالتحرش بالمواطنين واصحاب المحلات التجارية. وفي بعض المناطق اجبرت هؤلاء على دفع غرامات تعسفية بلغت في بعض الاحيان الف دينار (٢٥٠٠ دولار تقريبا) بدون اي مبرر. حدث ذلك في مناطق سلماباد الصناعية والسقية والدراز وجدحفص وشارع الانتفاضة (البديع) وغيرها.

وفي الوقت نفسه استمرت الابواق التي استفادت من الوضع المتوتر في التحريض ضد المواطنين وشتم المنفيين في الخارج. وبدلا من الدعوة الى اعادة الاوضاع الى الاستقرار والحوار والتفاهم بين ابناء الاسرة الواحدة امعن بعض اصحاب الاقلام الرخيصة الى الدق على اسافين الخلاف والحقد. وعبر مراقبون في المنامة عن شعورهم بان مثل هؤلاء يسيء الى الحكومة اكثر من اساءته الى الشعب. كما اكبر هؤلاء المراقبون ودبلوماسيون آخرون موقف شعب البحرين والمعارضة في الخارج الذي اتسم بالانسانية وحب الحوار والتفاهم وترفع عن محاولة الاستفادة من وفاة الامير السابق عن طريق تأجيج الاوضاع، وقالوا ان هذه المبادرة تستدعي من الحاكم الجديد موقفا ايجابيا لتستقر الاوضاع.

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

● وكان المواطنون قد تابعوا الانتخابات البلدية في دولة قطر الشقيقة بحماس وتمنوا ان يكون ذلك بداية لعهد جديد في المنطقة كلها يتسم بالانفتاح والحرية والممارسة الشعبية. وكان لمشاركة المرأة في تلك الانتخابات ترشيحا وانتخابا اثر بالغ في نفوس ابناء البحرين الذين رأوا في ذلك بادرة طيبة يمكن ان تدفع المنطقة الى المزيد من الاستقرار وتكريس المؤسسات المدنية.

● ونشرت نشرة Dialogue التي تصدر في بريطانيا مقالا كتبه اللورد ايفبوري حول محاكمة الشيخ الجمري. وبعد وصف المحاكمة بانها غير عادلة ولا تتوفر فيها ادنى مقومات العدالة قال اللورد ايفبوري: «في الوقت الذي تمر فيه الذكرى ال ٣٥٠ على اعدام الملك تشارلز الاول فاننا نفهم معنى الحاكم المطلق الذي يواجه ارادة ممثلي الشعب. ان من الحكمة والحنكة السياسية ان يعتبر حاكم البحرين من دروس التاريخ، ويدخل في حوار مع لجنة العريضة الشعبية، وهي المعارضة التي تعمل في بلد لا يسمح بقيام معارضة في اطار القانون، وذلك للبحث عن طرق لتوحيد الشعب في اطار اصلاح معتدل. فان اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب جزئيا وتطبيق حكم القانون وادخال ضمانات قانونية لحرية التعبير كما هو معمول به في دولة قطر المجاورة سوف يضمن ان تتقدم البحرين بطريقة تطورية وليس ثورية.

١٥ مارس

● استقبل خطاب امير البحرين الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يوم السبت الماضي بمشاعر متباينة، بسبب الغموض الذي اكتنفه. فقد اكد الامير استمراره في نهج والده وشكر عمه رئيس الوزراء على «جهوده»، وبعث برسالتين الى المعارضة بقوله: «نمد يد المودة والدعم والتعاون لكل من يريد الخير للبحرين في الداخل والخارجي كما نصونها ونمنع عنها الاذى بالتصميم ذاته وبالارادة ذاتها مهما كلفنا ذلك من تضحيات». ووعد المواطنين بالتعاون معهم في مجال العمل الوطني بقوله: «سنطلعكم على افكارنا وتصوراتنا لمستقبل العمل الوطني ويهمنا ان نستطلع ما لديكم من آمال وتطلعات لخير البحرين في ظل ما تعارفنا عليه من تواصل بين القيادة والمواطن منذ بدء المسيرة». وهذه الاشارات كانت اقل مما كان يتوقعه المواطنون الذين كانوا يأملون ان يبدأ الشيخ حمد عهده بقرار شجاع وواضح باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعادة العمل بالمواد الدستورية التي علق والده العمل بها قبل ربع قرن تقريبا. ومع ذلك يتطلع المواطنون الى مبادرات جديدة من الامير في الايام المقبلة حول تصوراته لمستقبل العمل الوطني. وكان الامير قد استقبل وفد لجنة العريضة الشعبية الذي ذهب اليه معزيا قبل بضعة ايام. وتأمل المعارضة ان يوافق الامير على استلام العريضة الشعبية التي رفض والده استقبال وفد لجنة العريضة لتقديمها اليه.

● ومن جهة اخرى بدأت مشاعر المواطنين تتصاعد بسبب تكشف حملات الاعتقالات التعسفية التي حدثت الاسبوع الماضي وتساءلت عن الجهات التي تقف وراءها في هذا الوقت بالذات. فقد اعتقل من منطقة الديه يوم ١٢ مارس عدد من الاطفال عرف من بينهم: حسين مكي عيسى، ١٨، علي عبد الحسين فخر، ١٦، احمد جاسم فخر، ١٦، شاكر سعيد العرادي، ١٦، فيصل عبد الله فاضل، ١٦، واخوه احمد، ١٥، محسن علي المؤذن، ١٥. وعلم انهم نقلوا الى سجن العدلية الذي يمارس فيه التعذيب على نطاق واسع. كما اعتقل من منطقة كرانة في ١٠ مارس كل من: خليل ابراهيم جعفر، ١٨، خليل ابراهيم كاظم مشعل، ١٨، جعفر احمد البوري، ١٦، محمد جعفر حبلوه، عبد الرضا جعفر حبلوه، علي ابراهيم عبد الحسين، محسن ابراهيم عبد الحسين، يونس حميد سلمان الاسود، السيد عدنان علوي محسن، يوسف خليل ابراهيم، عبد الامير ابراهيم البصري، جعفر ميرزا حسن مبارك، عبد الامير رضي علي الاسود، داود سلمان عمار، عبد الله علي يتيم. وقد عذب الشابان الاخيران قبل ان يطلق سراحهما في اليوم نفسه. وفي ٧ مارس اعتقل من منطقة عراد كل من: محمد عبد الله الشمروخ، محمد جعفر الناصر، مهدي جعفر الجبل، عبد الله علي المطوع، أنور محمد الصغير، أنور سعيد. واعتقل في ٢٧ فبراير من منطقة ابوصيبع كل من: علي محمد جعفر الزاكي، ١٩، محمد عبد الله احمد عيسى الصايغ، ١٦، زكريا عبد الله احمد عيسى الصايغ، ١٨، فاضل عيسى الشيخ، ١٧، حسين سعيد سلمان الملك، ١٧، حسين سعيد احمد علي، ٢٠، ونقل هؤلاء الى مركز التعذيب بالبديع. وفي ٢٨ فبراير اعتقل من منطقة عالي ثمانية اشخاص ذكرت اسماء خمسة منهم في بيان سابق. والثمانية هم: احمد ناصر عبد العزيز، ١٧، جعفر محمد حبيب، ١٨، ياسين حسن ياسين، ١٥، عبد الامير محمد علي، ٢٢، عصام محمد جبيب، ١٥، عبد النبي ابراهيم حبيب، ٢٠، فاضل محسن حسن، ١٥، ابراهيم علي حسن الطباخ، ١٥.

● وقدم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم امس الاول كل من: السيد حسن السيد ابراهيم السيد محمد، ٢٠، حسن منصور محمد علي، ١٨، حسن سلمان محمد حسن، ١٩، السيد ابراهيم السيد أمين السيد محمد، ١٩، محمد سلمان ابراهيم علي العالي، ١٩، حسين كاظم علي محسن ناصر، ٢٠، فيصل عبد الشهيد حبيب عبد الله سلمان. وكانت التهم الموجهة لهم تافهة ولم يقدم الادعاء اي دليل سوى الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب.

ومن جهة اخرى بعث البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان من القاهرة خطابا مفتوحا الى الامير يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا باعتباره سجين رأي وعضوا بالمجلس الوطني المنتخب ومن دعاة الاصلاح بالاساليب السلمية. ووقع الخطاب عدد من المنظمات من بينها: المنظمة العربية لحقوق الانسان، اللجنة العربية لحقوق الانسان، الضمائر لحقوق الانسان (فلسطين)، منظمة حقوق الانسان في اليمن، الجمعية الجزائرية لحقوق الانسان، المنظمة السودانية لحقوق الانسان (القاهرة)، مركز الدعم القانوني لحقوق الانسان (القاهرة)، المنظمة المصرية لحقوق الانسان، صندوق السجناء لحقوق الانسان (القاهرة)، مركز الارض لحقوق الانسان (القاهرة)، المجموعة السودانية لضحايا التعذيب، المركز العربي لاستقلال القضاة

المرأة البحرينية: مشاركة قوية في الانتفاضة

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

والمحامين، المعهد العربي للعلاقات الدولية، لارا خيطان (الاردن)، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان (القاهرة)، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان (السودان)، جمعية الحقوق الصحية.

● نشرت مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها الاخير مقالا حول البحرين وتساءلت عن التغييرات المنتظرة على يدي الامير الجديد. وقالت المجلة انه على الصعيد الخارجي لا يتوقع حدوث اي تغيير في السياسة الخارجية، اما على مستوى السياسة المحلية فان المستقبل لا يمكن التنبؤ به حسب تعبير المجلة. واضافت ان الشيخ عيسى كان يلعب دور الحليم في مقابل دور الشديد الذي كان يمثله اخوه رئيس الوزراء. فما ان يحدث حريق باشعال النار في اطار السيارات حتى يرسل قوات الشغب لاعتقال الاطفال وضربهم، بينما كان الشيخ عيسى يستقبل الضيوف الاجانب بترحيب حار.واشارت الى ان الامير الجديد هو الذي انشأ القوات المسلحة واستأجر المرتزقة لقمع الاحتجاج الداخلي وقالت ان الحكومة لا تستطيع تجاهل المطالب الشعبية في الوقت الذي تضاءلت فيه مدخولات النفط. وقالت ان المعارضة التي تتخذ من لندن مقرا لها دعت الى وقف الاحتجاجات وان الشيخ حمد ليس لديه وقت طويل لتحديد موقفه مما يجري.

١٦ مارس

● تصاعدت مشاعر المواطنين بالصدمة في اثر عمليات الاعتقال الجماعيةالتي حدثت في البلاد في الايام القليلةالماضية، خصوصا نظرا لوجودعدد كبير من الاطفال بينهم. وقال مراقبون دوليون مهتمون بقضايا حقوق الانسان انهم لم يتوقعوا ما حدث من اعتقالات بعد ان عبرت المعارضة عن حسن نواياها عمليا وذلك بالدعوة الى الهدوء ووقف الاحتجاجات. كما شعر هؤلاء المراقبون ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري يمثل مشكلة كبيرة تجعل من الصعب جدا تجاوز الازمة الحالية. وألمح هؤلاء الى شعور منظمة العفو الدولية نفسها بالعجز عن فعل شيء ازاء التعنت الحكومي. وكانت المنظمة الدولية قد اصدرت في الاول من مارس مناشدة عاجلة بخصوص محاكمة الشيخ الجمري، جاء فيها ما يلي: «واخيرا قدم الشيخ عبد الامير منصور الجمري، الى المحاكمة، بعد اكثر من ثلاث سنوات من اعتقاله. ويسمح القانون البحريني باعتقال اي شخص ثلاث سنوات كحد اقصى اذا ما كان هناك شك بانه «يهدد امن الدولة». وقد مثل امام محكمة امن الدولة في ٢١ فبراير ١٩٩٩ في منطقة جو الواقعة في الجنوب الشرقي من العاصمة، المنامة، بتهم تتضمن التحريض على العنف واعمال التخريب. ولا يحق للمتهمين امام محكمة امن الدولة الاستئناف. وسمح له بمحام عينته الحكومة قبل ساعة واحدة فقط من بدء المحاكمة، وعينت عائلته اربعة محامين للاشتراك في الدفاع. وسمح لزوجته واطفاله بحضور جلسة المحاكمة التي عقدت بصورة سرية. ولا يعرف ما اذا كان السبعة الآخرون (الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن احمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، حسن المشيمع، السيد ابراهيم السيد عدنان، والاستاذ عبد الوهاب حسين) سوف يقدمون الى المحاكمة او متى. وتعتبر منظمة العفو الدولية الثمانية «سجناء رأي» اعتقلوا بسبب نشاطاتهم السياسية السلمية». وقالت المنظمة في نهاية مناشدتها: «هذه المناشدة العاجلة انتهت الآن، وسوف يستمر العمل بشأن الشيخ عبد الامير منصور الجمري والرجال السبعة الآخرين، بوسائل العمل الاخرى. وشكرا لكل الذين بعثوا بمناشدات».

● وتجدر الاشارة الى ان المناشدة التي صدرت امس ووقع عليها سبع عشر منظمة حقوقية عربية كان لها أثر بالغ في نفوس المواطنين والرأي العام حيث عكست مستوى التضامن العربي مع الشيخ الجمري وشعب البحرين. وتبنى العريضة كل من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومنظمة حقوق الانسان البحرينية.

● وعلى صعيد آخر نشرت جريدة «التايمز» اللندنية في عددها الصادر اليوم رسالة من احد المواطنين البريطانيين اسمه الان بروك، حول الوضع في البحرين كانت كالتالي: «الحكم على البحرين: من السيد الان بروك: سيدي: في تأبينه لامير البحرين (رسالة، ١٢ مارس) تجاهل السير روجر تومكيس (سفير بريطاني سابق الى البحرين) صفات مهمة لهذا «الصديق المخلص والحميم» لبريطانيا. يصف تقرير وزارة الخارجية الامريكية البحرين بانها «امارة وراثية بدون مؤسسات ديمقراطية او احزاب سياسية» (البحرين: تقرير الدول حول ممارسات حقوق الانسان للعام ١٩٩٨). انها بلد تحتوي على «حرمان المواطنين من الحق في تغيير الحكومة، والقتل خارج القانون والتعذيب والاعتقال التعسفي، والاعتقال الطويل والانفرادي والابعاد القسري وتجاوز حريات المواطنين الخاصة وحرمانهم من المحاكمة العلنية العادلة». وقد أدى ذلك الى اعتقال مئات الاشخاص وتعذيبهم».

● ووصف احد السياسيين الصمت الامريكي على تلك الانتهاكات التي تقر الخارجية الامريكية بوجودها بانه «مخجل وانتهازي»، مشيرا الى صفقات التسلح التي تحرص الولايات المتحدة على عقدها مع حكومة البحرين والحكومات الخليجية الاخرى. وقد بثت وكالة رويتر يوم امس خبرا عن حجم الصفقة الاخيرة التي أبرمها وزير الدفاع الامريكي الذي زار البحرين والتقى بأميرها قبل وفاته ببضع دقائق. وذكرت الوكالة ان الصفقة تشتمل على تزويد البحرين ب ٢٦ صاروخا من نوع «امرام جو – جو» مع اسلحة مرافقة وتدريب وقيمتها جميعا ١١٠ مليون دولار. وتتضمن الصفقة كذلك اجهزة اطلاق صواريخ محمولة على طائرات ف – ١٦ وانظمة كومبيوترية لهذا الغرض وصيانة وتدريب.

١٨ مارس

● بالرغم من محاولات التفاؤل بصعود الامير الجديد الى كرسي الحكم في البلاد فان ما جري من ممارسات قمعية خلال الاسبوعين الماضيين أصبح يثير الكثير من القلق في نفوس المواطنين. فبالاضافة لاعتقال عشرات المواطنين قامت قوات تابعة لوزارة الداخلية بأمر من فاروق المعاودة مساء امس الاول بمحاصرة المأتمين الشرقي والغربي بمنطقة كرباباد واجبار القائمين على المأتم على عدم تشغيل مكبرات الصوت داخل مبنى المأتم. وكانت مكبرات الصوت الخارجية قد أطفئت سلفا لان ادارة المأتمين التزمت القانون القمعي الجديد الذي وقعه الشيخ عيسى قبل وفاته. وكان الامير السابق قد أقر عددا من القوانين القمعية من بينها القانون الذي

جهاز التعذيب اوامر الى ادارات مآتم اخرى بعدم استعمال مكبرات الصوت. وتدخلت قوات الداخلية لمنع مأتمي باربار والقدم لاطفاء مكبرات الصوت الداخلية بعد ان قامت تلك القوات بازالة المكبرات الخارجية. وبذلك اصبح الوضع يزداد توترا حيث ان استعمال مكبرات الصوت في المساجد والمآتم من «العادات المرعية» التي يحميها دستور البلاد. وهناك شعور عام بان عناصر متنفذة بوزارة الداخلية يعتبرون انفسهم المتضرر الاكبر من اي انفتاح سياسي ويسابقون الزمن لافشال الدعوة التي وجهتها المعارضة الى الشعب لوقف الاحتجاجات، وذلك بافتعال ممارسات استفزازية تتحدى مشاعر المواطنين الدينية والسياسية. وتشعر المعارضة بقلق بالغ من ان تؤدي هذه الممارسات الاستفزازية الى انفجار الوضع مجددا خصوصا مع اقترب الذكرى الثالثة لاعدام الشهيد عيسى قمبر. وكان الاميرالسابق قد وقع القرار الظالم باعدام هذا المواطن ونفذ الحكم في ٢٦ مارس ١٩٩٦.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Oxford Analytical Brief في عددها الذي صدر يوم امس الاول مقالا بعنوان: «البحرين: إرث حمد» جاء فيها ان الشيخ حمد يبدو مستعدا للقيام بخطوات لتلبية مطالب المعارضة اذ انه على المدى البعيد فان التهدئة مع المعارضة سوف تؤدي الى المزيد من الاستقرار خصوصا اذا بدأ العمل بتنفيذ الاصلاحات. وقال ان الامير الحالي يختلف عن والده بانه اكثر ميلا لممارسة دور على صعيد السياسة الداخلية والمعروف عنه انه يطالب منذ فترة بايجاد حلول للقضايا التي تطرحها المعارضة. وجاء في المقال ان النغمة التصالحية للامير تتعارض مع المواقف المتشددة من قبل رئيس الوزراء ووزير الداخلية. واشار المقال الى دعوة المعارضة لوقف الاحتجاجات، ولكنه قال ان محاكمة الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة خصوصا انها تعقد سرا ولا يسمح للمنظمات الحقوقية الدولية بحضور جلساتها سوف تفجر الاوضاع مجددا. واشار الى الوضع الاقتصادي الذي يعاني من مشاكل عديدة والذي يساهم بشكل مباشر في تأجيج الوضع. واستنتج المقال ما يلي: «ان سياسة حمد تجاه المعارضة سوف تكون اكثر تصالحا من ابيه. ولكن اية اصلاحات في المستقبل القريب سوف تكون اقل مما تطالب المعارضة به. وهذا، بالاضافة الى البطالة العالية، يعني ان المعارضة سوف تستمر. وفي المدى القصير فان محاكمة الجمري سوف تفجر المزيد من الاضطرابات».

● ومن جهة اخرى لم يستبعد المراقبون ان يقوم الامير بتشكيل حكومة جديدة تحتوي على عناصر غير العناصر الحالية التي اثبتت عدم قدرتها على التفكير او العمل خارج اطار ما يريده رئيس الوزراء. ويشير هؤلاء الى ان الوقت قد حان لتغيير حقيقي في البلاد يبدأ بابعاد الاشخاص الذين فشلوا في التعاطي مع الازمات المتكررة التي شهدتها البلاد خلال ربع القرن الماضي. ويدرك الشيخ حمد ان الحكومات الخليجية ليست مرتاحة من طريقة ادارة الحكومة وان جيل الابناء قادر على قيادة البلاد الى الالفية الثالثة بروح جديدة تجسد عددا من المباديء التي تحترم حقوق الانسان وتسمح بالمشاركة السياسية وتساوي بين ابناء الوطن الواحد وتجسد مفهوم الاسرة الواحدة عمليا. ومن غير المقبول الاستمرار في الطريق الذي أدى لان تكون البحرين من أشد بلدان العالم قمعا للحريات والحقوق السياسية المشروعة، في الوقت الذي يضمن فيه دستورها حقوق الجميع، حكاما ومحكومين. ولفتت المعارضة نظر الامير الى مبادرة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، التي قام بها في العام ١٩٩٧، والتي كان الشيخ حمد طرفا مهما فيها، والتي افشلها رئيس الوزراء عندما حان موعد التنفيذ.

٢٢ مارس

● تداعت اوضاع السجناء في كل من مركزي التعذيب بسجن جو والحوض الجاف بشكل يدعو الى القلق الشديد. فقد نقل ان عددا من المعتقلين وضعوا في سجون انفرادية وان عقوبات جماعية تمارس بحق الذين شاركوا في الاضراب عن الطعام. ففي سجن جو منع عدد من السجناء من مقابلة اهاليهم لاسباب غيرمعروفة. ومن بين من منعوا من الزيارات العائلية كل من: قاسم الديهي واخيه محمد، السيد عبد الصمد السيد شرف، علي عبد الواحد، سلمان النشابة، عبدالجليل النتشاس. وعلم كذلك ان الاخوين قاسم الديهي واخاه قد أودعا السجن الانفرادي. واكدت التقارير ان الدكتور عيسى ابراهيم مطر قضى في السجن الانفرادي حتى الآن اكثر من اربعة اسابيع ، حيث نقل اليه في ٢٣ فبراير الماضي. ولا يعرف شيء عن وضعه الصحي.

● اما سجناء الحوض الجاف فيتعرضون الى معاملة وحشية ازدادت قسوة في الاسابيع الاخيرة. ويتكون هذا السجن من ستة عنابر في كل منها عدد من الزنزانات. ويتم تكديس المعتقلين في هذه الزنزانات الضيقة، ويستعمل بعضها للاعتقال الانفرادي. ويشرف على التعذيب في هذا السجن عدد من المعذبين عرف من بينهم: النقيب علي آل ثاني، ملازم اول فواز حسن عيسى، ملازم اول مبارك حويل، الملازم صقر النعيمي، الملازم خالد الفضالة، الملازم عيسى الرميحي، الملازم عادل الدوسري، الملازم عبد السلام، الملازم ابراهيم بخيت (لاعب كرة بنادي الرفاع الغربي)، الملازم ابراهيم الذوادي، الملازم ابراهيم احمد عيسى، الملازم خالد الكعبي، الملازم نادر الدوسري، الملازم وليد الدويسان (ويعتبر من أشد المعذبين وحشية وحقدا على ابناء البحرين، ويشتم عقائدهم بشكل مستمر)، الملازم احمد الهتيمي، الملازم خالد اسماعيل، الملازم محمد الدراج، الملازم خليفة الدوسري، الملازم صلاح (وهو احد أشرس المعذبين).

● وعلى صعيد آخر انتشرت كتابة الشعارات في مناطق متعددة في الايام القليلة القادمة، وتطالب هذه الشعارات باطلاق سراح السجناء السياسيين وخصوصا الشيخ الجمري، كما تطالب الامير الجديد بخطوات ايجابية باتجاه اعادة العمل بدستور البلاد. وفي هذا المضمار، يسعى جهاز التعذيب لاقناع الامير بضرورة الاستمرار في نمط الادارة القديمة القائم على العنف ضد المواطنين واستباحة مناطقهم ويوهمه بدعم المواطنين لهذا التوجه وذلك باجبارهم على التوجه الى قصره لتقديم التعازي. كما يقوم بعض الكتاب الموالين لرئيس الوزراء بكتابات تدعو الامير لعدم الانفتاح.

● وفرض مسؤولو جهاز التعذيب على عدد من المساجد خصوصا بمنطقة جدحفص فتح المآتم لاظهار الحزن على روح الامير الشيخ عيسى الذي توفي قبل اسبوعين. ويقوم هذا الجهاز نفسه

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٩

تعقيد الامور وتوجيه الوضع للمزيد من التوتر والاضطراب. وهناك قطاعات من الشباب تشعر بخيبة الامل نتيجة عدم حدوث اي حلحلة في الاوضاع الامنية منذ وفاة الامير السابق، برغم المطالبة المستمرة بفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الحكم والشعب يقوم على اساس الاحترام المتبادل والكف عن سياسات القمع التي تمارسها الحكومة بحق ابناء البحرين.

● وفي القاهرة نشرت جريدة «الشعب» المصرية في ١٢ مارس مقالا مهما بعنوان: «المعارضة تدعو الامير الجديد الى تسوية سلمية لا عسكرية: البحرين: هل تفتح وفاة امير البحرين الباب امام تغييرات سياسية وعودة الدستور والبرلمان؟». وجاء في المقال ان اهم مطلب للمعارضة هو «اعادة العمل بدستور ١٩٧٣ المؤلف من ١٠٨ مواد. وينص على ان نظام الحكم في البحرين ديمقراطي»، علاوة على اعادة البرلمان المنتخب. وذكر المقال ان البرلمان البريطاني ناقش ملف حقوق الانسان في البحرين وان البرلمان الاوروبي اصدر بيانا يطالب فيه حكومة البحرين بالسماح لممثلي هيئات حقوق الانسان بدخول البلاد لمراقبة السجون واحوال حقوق الانسان وطالبها بفتح حوار مع معارضيها. واشار المقال الى التقارير الدولية التي صدرت والتي تطالب الحكومة باحترام حقوق الانسان. وانتهى المقال الى القول بان «هناك آراء متفائلة بحدوث نوع من التغيير التدريجي». وقال ان الوضع الاقتصادي المتداعي يتطلب من الحكومة تفاهما مع المعارضة بهدوء وفتح الابواب لرياح جديدة. وتساءل المقال: «هل يحقق الامير الجديد احلام التغيير المنتظرة يقود البلاد لاستقرار حقيقي باعادة الديمقراطية ام سوف يستمر في دات السياسة المتشددة مع المعارضين؟».

٢٣ مارس

● تعرضت مدرستا شهركان الابتدائية للبنين وبوري الابتدائية للبنات يوم الاحد الماضي (٢١ مارس) لعدوانوحشي من قبل قوات الشغب الاجنبية. وخلال العدوان اعتدت تلك القوات على الاطفال بقسوة متناهية. وشوهد عدد من هؤلاء الاطفال وهم يصرخون من شدة الالم في ساحة مدرسة شهركان. اما في مدرسة بوري للبنات فقد كان الرعب واضحا على وجوه الطفلات اللاتي تعرضن للضرب والشتم من قبل القوات المدججة بالسلاح. ولم يكن هناك اي مبرر لهذا الاستعراض الرخيص للقوة امام الاطفال.

● وما تزال الشكوك تحوم حول هوية مرتكبي اعمال العنف في الآونة الاخيرة، حيث يسود الاعتقال ان جهاز التعذيب يصارع من اجل البقاء وذلك باظهار الوضع متوترا طوال الوقت. وفي مساء الاحد الماضي شوهدت سيارة خاصة وهي تحترق بمنطقة البلاد القديم. وكان في المنطقة آنذاك عدد من القوات المرتزقة الذين كانوا يبثون الرعب في قلوب الآمنين. وفي مساء امس الاثنين شوهد حريق كبير بمنطقة توبلي، ولم يعرف فاعلوه. واكد شهود عيان ان قوات الامن كانت متواجدة في المنطقة خلال ذلك اليوم. وهناك قناعة لدى اوساط شعبية وسياسية بان جهاز التعذيب يصارع من اجل البقاء وذلك بافتعال الحوادث ليكون هناك مبررات قوية لاستمرار افراده في مناصبهم وبالرواتب العالية التي يتقاضونها. ودعت المعارضة التي شجبت تلك الاعمال الى تشكيل لجان تحقيق في اعمال العنف المفتعلة. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في تشكيل اية لجنة لتقصي الحقائق.

● ومن جهة اخرى اثار برنامج «بانوراما» الذي بثته هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس الاول موجة من السخط الشديد في الاوساط الشعبية البحرينية. فقد كشف البرنامج عن نشاط محموم لاجهزة استخبارات تابعة لعدد من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واسرائيل. واكد البرنامج ان هذه الاجهزة تنطلق من مبنى «Gateway» الذي تستعمله فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة المكلفة تدمير الاسلحة العراقية. وبدت البحرين في البرنامج وكأنها مركز اجهزة الاستخبارات العالمية. وقال مراقبون ان سماح حكومة البحرين باستعمال اراضي البلاد لهذا الاغراض التجسسية يفسر الدعم غير المحدود الذي تحصل عليه من الحكومة الامريكية بشكل خاص. وعبر هؤلاء عن دهشتهم من سماح حكومة البحرين لجهاز الاستخبارات الاسرائيلية بممارسة أنشطتها بوضوح من الاراضي البحرينية. وتساءل هؤلاء عن جهاز الاستخبارات البحريني الذي يعتقل المواطنين بالآلاف وينكل بالاطفال والنساء، بينما لا يستطيع الكشف عن وجود هذه الاجهزة او ان يعلم بها ويغض الطرف عنها. واعتبر البرنامج فضيحة حقيقية للحكومة البحرينية. ولو حدث هذا الامر في بلد آخر لكان الامر مختلفا ولاستقال وزراء وقدم مسؤولون كبار الى المحاكمة. ويبدو ان جهاز المخابرات البحرينية يجيد التعذيب والقتل في صفوف المواطنين ولكنه عاجز عن حماية البلاد من الاخطار الخارجية. واستغرب المراقبون من عدم اصدار حكومة البحرين تعليقا واحدا على هذا الكشف الخطير الذي يهدد امن الدولة بشكل مباشر. ففي الوقت الذي تعتبر الحكومة البحرينية كتابة شعار على جدار من قبل احد الاطفال «تهديدا خطيرا لامن الدولة» فانها تغض الطرف عن اعمال تجسسية على نطاق واسع.

٢٤ مارس

● تم ابعاد المهندس عبد علي سرحان، ٣٥، من البلاد قسرا بعد ان منع من دخولها لدى عودته من الكويت يوم امس الاول. وبعد اربع ساعات من التحقيق المستمر في المطار تم تجديد جوازه وطرده من البلاد. وكان المهندس سرحان عائدا من الكويت التي يتعمل فيها. وترفض حكومة البحرين السماح للمواطنين العائدين من الخارج بدخول البلاد، وكثيرا ما أبعدت بعض المواطنين قسرا.

● ومن جانب آخر كتب السيد روبرت ايفانز، عضو البرلمان الاوروبي، رسالة الى وزير الداخلية يطالبه فيها باطلاق سراح الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «انني اكتب لاعبر عن قلقي من استمرار اعتقال الشيخ الجمري، المعتقل مع بقية السجناء منذ اكثر من ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. انني اطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبتحقيق مستقل في قضية اعتقاله خلافا لحقوقه الانسانية». وما تزال قضية اعتقال الشيخ الجمري تثير الكثير من القلق والانزعاج في الاوساط السياسية الدولية. ومنذ تقديمه الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة تكثفت الاتصالات مع الحكومة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية مطالبة بارسال مراقبين لمتابعة اجراءات المحكمة. وطالب بعض السفراء بحضور المحاكمة. وذكر مصدر دبلوماسي في المنامة ان احد السفراء الغربيين قال للسلطات البحرينية ان من مصلحتهم السماح لمراقبين مستقلين بحضور المحاكمة. واضاف المصدر ان هذا السفير تطوع للقيام بهذا الدور (مراقب مستقل)، وان السلطات البحرينية اخبرته بانها تدرس ذلك الطلب.

● ومن جهة اخرى بثت اذاعة «صوت العرب» الناطقة باللغة العربية في الدنمارك حوارا على الهواء مباشرة مع السيد هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين. وقال الريس: بالرغم من كافة المناشدات والمساعي الحميدة المحلية والعربية والدولية التي تطالب الحكومة بوضع حد لحملات الاعتقال التعسفي والافراج عن المعتقلين او تقديمهم الى محاكمات عادلة ونزيهة فان الحكومة ما زالت تتجاهل كل هذه المناشدات وترفض كل صوت يطالبها بذلك». وعن طبيعة الانتفاضة الشعبية قال: «انها نضال وطني نموذجي لجميع الفئات الاجتماعية والسياسية والدينية التي اخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في البحرين». وقال «لم تكن الطائفية او العقائدية يوما من الايام عنوانا او شعارا اساسيا في برنامج القوى الوطنية والاسلامية». وعن محاكمة الشيخ الجمري قال السيد الريس ان تاجيل المحاكمة «قرار سياسي بالدرجة الاولى اكثر منه قرارا قضائيا... انه جاء بناء على قرارات السلطة وجهاز المخابرات».

● وذكرت مصادر دبلوماسية في باريس ان الوقت قد حان لتغيير سياسي في البحرين وان الدوائر الغربية تتوقع غياب رئيس الوزراء من الساحة في غضون الشهور الستة القادمة، حسب قولهم. وقالت هذه المصادر ان الوضع لم يعد يحتمل استمرار شخص مثل رئيس الوزراء يرفض التطور الذي تفرضه تطورات الاوضاع في المنطقة والعالم. واكد هذا الكلام مصدر امريكي كذلك.

● ومنيت الحكومة بهزيمة كبيرة في مؤتمر العمل العربي الذي عقد في القاهرة مؤخرا. فقد رشحت حكومة البحرين عبد الله المدني لرئاسة الاتحاد، ولكن لم يصوت له سوى ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي والاردن، وصوت الحاضرون لصالح المرشح الليبي السيد ابراهيم قويدر الذي فاز بخمسين صوتا. كما منع سعيد السماك الذي حضر ممثلا للجنة العامة لعمال البحرين، من حضور المؤتمر بعد ان رفض الاتحاد الاعتراف باللجنة لانها لا تتمتع بالاستقلال المطلوب من الجمعيات والنقابات العمالية.

● وعلى صعيد آخر تطرق المؤتمر القومي العربي الذي انعقد الاسبوع الماضي في بيروت الى الوضع في البحرين عبر مداخلات عديدة من قبل بعض المشاركين. واوضح السيد عبد الرحمن النعيمي، في مداخلته حقيقة الوضع في البلاد مشيرا الى آلاف المعتقلين والمبعدين والشهداء، الامر الذي كان بمثابة الصدمة للحاضرين الذين لم يتوقعوا ان يحدث كل ذلك في بلد صغير كالبحرين. وطالب البيان الختامي بفتح باب الحريات في البحرين بشكل خاص.

٢٥ مارس

● استبشر المعارضون البحرينيون خيرا بقرار مجلس اللوردات البريطاني المتعلق بديكتاتور تشيلي السابق، انيستاتيو بينوشيه، واعتبروه تأكيدا دوليا على عدم السماح للمعذبين بالهروب من العدالة. وقد أصدر سبعة من اللوردات قرارهم باعتبار بينوشيه مسؤولا عن كل جرائم التعذيب والقتل والاختفاء التي حدثت بعد العام ١٩٨٨ وهو العام الذي أقرت فيه بريطانيا بان التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون البريطاني. ورفض اللوردات الاعتراف بحصانة دبلوماسية لبينوشيه على اساس انه كان رئيس دولة، لان التعذيب جريمة يجب ان يعاقب مرتكبوها مهما كانت مناصبهم. واستقبل القرار بترحيب كبير في انحاء العالم باعتباره انتصارا للضحايا على معذبيهم. وقال مثقف من تشيلي: «لقد أثبت القرار ان الذين ماتوا بسبب التعذيب اصبحوا يطاردون بينوشيه في كل مكان». واعتبرت المعارضة البحرينية هذا القرار انتصارا كبيرا لدعاة حقوق الانسان على المعذبين والجلادين. وأشاروا الى ايان هندرسون باعتباره رمزا من رموز التعذيب في القرن العشرين.. وأصبح اسم هندرسون معروفا لدى المنظمات الحقوقية الدولية ولدى بعض الجهات القضائية الدولية كذلك. كما اعتبر القرار خطوة مهمة سوف تحاصر بقية المعذبين وعلى رأسهم عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله وبقية الجلادين. وتم اطلاع ادارة جامعة اكستر بالدور الذي يلعبه عبد العزيز عطية الله، على وجه التحديد، في مجال التعذيب، حيث انه درس في تلك الجامعة فترة من الزمن ويتردد عليها احيانا.

● ومن جهة أخرى، رحبت المعارضة البحرينية بقرار ملك الاردن الجديد، الملك عبد الله، باطلاق سراح ٥٠٠ سجين بمناسبة استلامه العرش الاردني بعد وفاة والده. واعتبرت تلك الخطوة مؤشرا قويا على رغبة الملك عبد الله في التعايش السلمي مع مواطنيه على اساس الاحترام المتبادل والعفو والتحمل. واعتبر المراقبون تلك الخطوة دليلا على شعور الملك الجديد بقوة موقعه، وترفعه على روح التحامل والرغبة في الانتقام. وناشدت المعارضة البحرينية الامير الجديد في البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ان يحذو حذو ملك الاردن، وذلك باطلاق سراح السجناء السياسيين الذين يربو عددهم على الفي معتقل، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي بن أحمد الجدحفصي والشيخ محمد الرياش وبقية السجناء.

● وعلى صعيد آخر رحبت الحكومة البريطانية في رسالة بعث بها الوزير ديريك فاتشيت، الى اللورد ايفبوري باللهجة المعتدلة التي تضمنها خطاب الشيخ حمد في اول خطاب له للمواطنين بعد استلامه مقاليد الحكم من والده الذي توفي في وقت سابق هذا الشهر. وجاء في الرسالة ما يلي: «ان سمو الشيخ حمد يحتاج بعض الوقت لتثبيت موقعه كأمير. ولا نعرف كيف سيتعاطى مع القضايا المحلية. ولكن الخطاب الاول للشيخ حمد الذي وجهه للمواطنين عبر التلفزيون والذي أشرت اليه في رسالتك كان مشجعا حيث ألمح الى التغيير والتحديث في البحرين. اننا نرحب بذلك».

● وفي جنيف بدأت الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بحضور ممثلين عن الدول والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وتشارك لجان حقوق الانسان البحرينية في هذه الدورة بممثليها الذين يحملون معهم قصصا كثيرة من معاناة شباب البحرين في السجون وغرف التعذيب. كما ان عددا من المنظمات الحقوقية الدولية سوف يطرح مداخلات قوية حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين، مدعومة بالارقام والحقائق

جريدة الشعب المصرية: آن الاوان لاصلاحات سياسية في البحرين

نشرت جريدة «الشعب» المصرية في ١٩٩٩/٣/١٢ مقالا مهما بعنوان: «المعارضة تدعو الامير الجديد الى تسوية سلمية لا عسكرية» جاء فيه ما يلي:

البحرين: هل تفتح وفاة امير البحرين الباب امام تغييرات سياسية وعودة الدستور والبرلمان؟

فتحت وفاة امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان وتولي نجله الشيخ حمد بن عيسى رئاسة البلاد، الباب مرة اخرى للجدل حول التغييرات السياسية في البلاد التى تعاني منذ ربع قرن تقريبا من حالة احتقان سياسي واضطرابات عنيفة وصلت اوجها في السنوات الخمس الاخيرة في صورة انفجارات واعتقالات وتوتر خصوصا في المناطق ذات الاغلبية الشيعية.

فمنذ تجميد الشيخ عيسى العمل بالدستور الديمقراطي المعمول به عام ١٩٧٥، وقيامه بحل البرلمان المنتخب بسبب انتقاداته المتوالية لاداء الحكومة، هناك حالة من الغضب الشعبي والتوتر بين الحكومة والقوى السياسية المعارضة زاد من حدتها قيام المسؤول عن جهاز الامن البحريني - وهو بريطاني يدعى ايان هندرسون -بحملة اعتقالات وتعذيب ونفي خارج البلاد لمئات المعارضين بل وسحب الجنسية من المعارضين الذين سافروا للخارج. وامتلأت السجون بقرابة ١٥٠٠ معتقل بما فيهم عدد كبير من الشيوخ (السنة والشيعة). هذا الامر زاد التعاطف الشعبي مع المعارضة وادى في نهاية المطاف الى قيام اربع حركات سياسية معارضة في المنفى، اثنتان منها اسلاميتان واثنتان يساريتان. وقامت هذه الحركات بتحريض انصارها على الرد على سياسة العقاب الحكومية باعمال عنف مضادة بلغت اوجها عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ عندما شهدت البلاد سلسلة تفجيرات لفنادق ومنشآت عامة وصدامات مع قوات الامن خصوصا من جانب الشيعة الذين يشكلون نسبة كبيرة من تعداد السكان البالغ عددهم ٦٠٠ الف.

ورغم ان عملية انتقال السلطة تمت بشكل هادىء عقب وفاة الامير عيسى ولم يحدث ما يعكر اجواء البلاد، فقد ترددت انباء عن قيام سكان بعض القرى الشيعية بالتظاهر مطالبين بحل للمشكلات الديمقراطية المعلقة. كما اصدرت بعض الحركات البحرينية المعارضة في المنفى مثل حركة احرار البحرين-ومقرها لندن- بيانات دعت فيها الامير الجديد لفتح صفحة جديدة والتصالح مع المعارضة مشيرة الى انها تأمل في تقبل الشيخ حمد تسوية الازمة سلميا وليس عسكريا او شبه عسكري في اشارة لتولي جهاز الامن برئاسة البريطاني سيئ السمعة (ايان هندرسون) ملف العلاقة مع المعارضة، مما يؤدي الى مزيد من التوتر والاضطراب.

القضايا المتفجرة:

وتطالب المعارضة البحرينية الموزعة على حركات (احرار البحرين -الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين-جبهة التحرير الوطني البحرينية- الجبهة الشعبية) الحكومة بوقف سياسات القمع والاعتقال والتعذيب التى طالت حتى النساء والشيوخ الكبار. كما تطالب بمحاكمة وطرد البريطاني هندرسون من جهاز الامن خصوصا ان نوابا في البرلمان البريطاني ذاته سبق ان دعوا لمحاكمته بسبب توافر دلائل كثيرة على قيامه بعمليات تعذيب وقتل بشعة للمعارضين داخل السجون وخارجها.

اما اهم مطلب للمعارضة فهو اعادة العمل بدستور السادس من ديسمبر سنة ١٩٧٣، المؤلف من ١٠٨ مواد. وينص على ان نظام الحكم في البحرين ديمقراطي علاوة على اعادة البرلمان المنتخب المحلول والذي لم يستمر في العمل سوى لمدة ٢٠ شهرا والغاء مجلس الشورى الذي يعينه امير البلاد.

وقد رفضت الحكومة البحرينية اعادة العمل بالدستور او ارجاع البرلمان المحلول رغم جمع قوى المعارضة توقيعات ٢٥ الف مواطن على عريضة تلتمس ذلك من الامير الراحل، وقامت باعتقال عدد من القيادات السنية والشيعية ممن شاركوا في حملة التحريض ضد الحكومة منهم ثمانية شيوخ كبار مثل عبد الامير الجمري وحسن سلطان وعلى عاشور وعبدالوهاب حسين وغيرهم. وقد حاول هؤلاء الشيوخ التوصل لصيغة سلمية توفيقية مع الحكومة (في يونيو ١٩٩٥) وهم داخل السجن، وتم بالفعل التوصل لصيغة تقوم بموجبها الحكومة باطلاق سراح المعتقلين على دفعات، يبدأ بعدها حوار حول مطالب المعارضة، وتمت بالفعل تهدئة التوتر والتظاهرات واعمال العنف واطلقت الحكومة الدفعة الاولى من المعتقلين، الا ان الاتفاق سرعان ما فشل ليزداد العنف ضراوة ويتزايد حجم الاعتقالات.

مساندة دولية للمعارضة:

وقد زاد من حجم الضغوط على الحكومة البحرينية ان بعض الحكومات الاوربية (مثل بريطانيا) والبرلمان الاوربي ذاته اضافة للعشرات من منظمات حقوق الانسان بها فيها التابعة للامم المتحدة قد بدأت تنشر تقارير تنتقد فيها عمليات الاعتقال والتعذيب للمواطنين المعارضين للحكومة. وقد دخلت بريطانيا في مواجهة مع حكومة البحرين والتقى كبار المسؤولين البريطانيين بمن فيهم وزير الخارجية بالمعارضين كما ناقش البرلمان الانجليزي ملف حقوق الانسان في البحرين واندلعت حرب كلامية بين البلدين بسبب ذلك، كذلك اصدر البرلمان الاوربي بيانا يطالب فيه حكومة البحرين بالسماح لممثلي هيئات حقوق الانسان بدخول البلاد لمراقبة السجون واحوال حقوق الانسان وطالبها بفتح حوار مع معارضيها. ايضا صدرت عشرات التقارير من المنظمات الحقوقية الدولية، آخرها بيان منظمة العفو الدولية صدر الاسبوع الماضي يدعو الحكومة البحرينية لوضع نهاية لاعتقال ثمانية من الشيوخ الكبار معتقلين منذ يناير سنة ١٩٩٦، رغم ان القانون البحريني نفسه يحدد اقصى مدة للاعتقال بثلاث سنوات فقط. هؤلاء تخطوا السنوات الثلاثة في الاعتقال واكثر.

ورغم تخوف اوساط المعارضة من ان يستمر الامير الجديد في الاعتماد على نصائح جهاز الامن برئاسة البريطاني هندرسون، خصوصا انه كان يتولى قيادة قوة دفاع البحرين ويتخوف من الاضطرابات التى تشتعل بين حين وآخر، الا ان هناك آراء اخرى متفائلة بحدوث نوع من التغيير التدريجي خصوصا مع قرب نضوب بترول البحرين (اول امارة ظهر فيها البترول في الخليج) ومعاناة البلاد من احوال اقتصادية ليست على مايرام، الامر الذي يتطلب قدرا من التعاطف مع المعارضة بهدوء وفتح الابواب لرياح جديدة. فهل يحقق الامير الجديد احلام التغيير المنتظرة ويقود البلاد لاستقرار حقيقي لاعادة الديمقراطية، ام سوف يستمر في ذات السياسة المتشددة مع المعارضين؟؟

عيسى قمبر يقاضي قاتله

لملم متاعه ورحل، بدا على عجل وهو يطوي ملف العقود الستة التي قضاها على وجه هذه البسيطة، فكأنها لم تكن الا يوما او بعض يوم. كانت نظراته غريبة وهو يحادث ضيفه قبيل دقائق من مغادرته المكان الذي ارتبط به حتى لم يعد يبصر غيره. لقد اختزل مسيرة العمر في منصب تعاطى معه وكأنه خالد فيه. لقد اندهش عندما دخل عليه الملَك المخول بقبض ارواح البشر بدون موعد او حتى استئذان، فقد اعتاد ان ينحني الآخرون له اذا مر بهم ويقبلوا انفه اذا جاءوا للسلام عليه. لكن هذا الطارق الثقيل لم يكن كذلك، بل اقتحم «القصر» وهيمن على المكان ولم يستأذن احدا من الحجّاب او الحرّاس. أليس في ذلك تعد على مكانة الشيخ الكبير؟ لكن من الذي يستطيع ان يتحدث اليه وهو الذي أذعنت امامه الجبابرة وتلاشى كبرياء الطغاة؟ لقد كان الضيف حائرا مما يجري امامه، فكأنما هو شريط من الاحداث ليس له تفسير بمنطق العصر الذي تسيطر عليه امريكا.

لقد انتهت به الدنيا كما بدأت، فتوجه الرجل الى مثواه ولسان حاله يشكو قصر الفترة التي قضاها بين ابنائه وبناته. وعندما شكا من المعاملة القاسية التي لقيها على يدي قابض الارواح قيل له انه يعامل الجميع بالمثل، ولا يميز بين الناس. ولما استفسر عن وجهة السفر طُلب منه الصمت لان ذلك خارج عن اختصاصه. وحين تساءل عن مصيره لم يحصل على جواب. حاول الاستنجاد بأهله وذويه ولكن صوته لم يصل الى اسماعهم لان هول المشهد سلب منه القدرة على النطق. وما هي الا دقائق حتى رآه اهله جثة هامدة. فحصوه فوجدوا عقارب ساعة حياته متوقفة، وحاولوا عبثا تحريكه ولكن أنّى للجسد الهامد ان يتحرك. نظر الضيف الى من كان يتحدث اليه قبل لحظات، وتنفس الصعداء وخرج من الغرفة وهو لا يصدق ان الموت أقوى من الجميع.

ما لهذا الجسد الطيني يتعالى على بني لحمته ويتعامل معهم حتى لكأنه سيخلد الى يوم القيامة؟ لماذا الغطرسة والكبرياء والاستبداد ما دام العمر ليس سوى لحظات من عمر هذا الكون السرمدي؟ لماذا لا يفرق قابض الارواح بين الفقير المعدم والغني المترف؟ ولماذا لا يميز بين القاتل والضحية؟ قبل ثلاثة اعوام كان قابض الارواح يزف الى الملائكة روح شاب لم يمهله الظالمون طويلا، فقتلوه في جنح الليل، وها هو اليوم مكلف بقبض روح قاتله. ما الفرق بين الضحية والقاتل؟ لماذا الحفاوة البالغة والتكريم الواسع للضحية وهي تنتقل الى الملكوت الاعلى، وذلك التهكم والسخرية بصاحب المدية التي مزق بها جسد الضحية؟ ما الفرق بين اصوات الغناء التي تزف الشاب وعويل ذوي القاتل الذين لم يردعوه عن قتل الضحية؟ ثلاثة اعوام فصلت بين وفاة القاتل والضحية، وهي فترة لا تساوي شيئا حتى في نظر المتوفى لاحقا. ولربما كان الضحية اوفر حظا عندما استعجله قابض الارواح و هو في ريعان الشباب، فقد كان يبحث عن امرأة توفر له الحنان والدفء والحب، فوفر الله له ذلك في احضان الحور العين لدى الحضرة الالهية. لماذا صلبوا الجسد الطاهر وأمه ترنو اليه بقلبها الخافق؟ وكيف امتدت يد القتلة لتسلب منه حق الحياة؟ ماذا يقول قاتله لربه يوم يلقاه؟ وماذا يقول لوالدته التي تقطع قلبها من الاحزان عندما سمعت بان الحاكم قصف عمر احب من كانت تعيش من اجله؟

كيف يستطيع انسان منحه الله عقلا وحكمة ان يرتكب جريمة الغدر بالابرياء، مستغلا الامكانات التي وفرها الله له ليقيم العدل والحق وليس ليقتله بها عباد الله؟ ماذا يقول القاتل لربه يوم يلقاه ويداه ملطختان بدماء الابرياء والشهداء؟ وأي عذر لديه وهو ينظر الى الشهداء مجتمعين بثيابهم البيضاء امام الملأ الاعلى بينما تحوطه الزبانية لتذيقه من العذاب ضعفين؟ ان الله يمهل ولا يهمل، والظالم لا يفلت من العقاب طال الزمن ام قصر. هذه سنة الله في خلقه، وهي سنة هيهات تتبدل او تتغير حتى يرث الله الارض ومن عليها. ما معنى هذا التكالب على الملك والحياة وتناسي ما عند الله؟ ثمة فرق بين الفقير والغني ولكنه فرق لا يمثل في نظر الحكماء دافعا للعدوان او التكبر والتغطرس. فالايام مهما امتدت لا تطول، وعمر الانسان محدود مهما امتد. والوقوف امام الملك الجبار سيطول ويطول ولا يبقى للمرء سوى العمل الصالح. وأي صلاح في قتل الابرياء والفتك بالابرار من البشر؟ ام اي خير في ظلم لا يبقي ولا يذر؟

امام الحضرة الالهية يلتقي الجميع، فيحكم الله على الظالم وينتقم منه للمظلوم. وما أصعب الوقوف امام الله المقتدر الجبار. القاتل هو القاتل: فهو القاضي الذي يقضي بذبح الابرياء في محكمة ظالمة، وهو الحاكم الذي يوعز لقضاته باصدار حكم الاعدام بحق مناوئيه السياسيين ثم يصادق عليه بتوقيعه، وهو السياف الذي ينحر رقبة المظلوم تنفيذا لحكم قاضي البلاط، وهو المعذب الذي يمعن في تعذيب الاطفال حتى الموت. ترتفع روح الشهيد الى ربها ويبقى القتلة بانتظار يوم المظلوم عليهم، وهو يوم يجعل الولدان شيبا. يمضي الشهيد الى ربه ليخلد في الجنان مع الصديقين والشهداء والصالحين، ويبقى القاتل ميتا على قيد الحياة، وتافها في ملابس الحكم، وساقطا في زي القضاة. عيسى قمبر وقاتله يتقاضيان اليوم امام من لا يظلم احدا، فما الذي جناه القاتل؟

وفاة وذكرى

يا أيها البطل العنيد بالله قل لي ما تريد
في الليل كنت البدر منك الانتفاضة تستزيد
واليوم ذكرك للطغاة ورهطهم ألم شديد
ماذا يريد شبابنا المعطاء بل ماذا أريد
ما العيش إن لم تبق في الدنيا عهود
يلغي الأمير البرلمان فلا يعود له وجود
دستورنا حبرٌ على ورق تؤبنه الجنود
هُبَلٌ هوى واللاتُ ولّى مدبراً ومضى يزيد
والسامريُّ وعجلُه قصص بها فتن العبيد
رحل الأمير وبعده لم يأس إلا المستفيد
وأبو جميل تزينه تلك السلاسل والقيود
ما عاد في قاموسه إلا التحدي والصمود
يا نجل قمبر ميت جلادك الباغي الحقود
من ليس في منهاجه إلا المقامع والحديد
يستمتع التعذيب من ألم الضحايا يستزيد
حكم الأمير بقتله فتبسم الليث العتيد
نعم الشهادة إنها عن نجل قمبر لا تحيد
وأدار للوطن المعذب وجهه ومضى يشيد
أفيدك يا وطن الأباة وما سواك فلا أريد
روحي بروح الهانيين تعلقت فاليوم عيد
أهفو لفجر صادق يتلوه إعلان جديد
عيسى الأمير مغيّبٌ ومخلّد عيسى الشهيد

الشعب ينتظر البرنامج الاصلاحي للامير الجديد - التتمة من ص ١

الارض ليدوس كراماتهم، ويبني السجون تباعا لقمع ابناء اوال. وربما تكون البحرين الدولة الوحيدة في العالم التي يزيد فيها عدد السجون على عدد المستشفيات. وكان بامكان الشيخ عيسى ان يقف بقوة بوجه اخيه ويامره بوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ويامر باطلاق سراح السجناء السياسيين ويسمح بعودة المبعدين. كان بامكانه ان يعمل ما يعمله حكام الخليج الآخرون عندما يبادرون في كل مناسبة وطنية او دينية لاصدار اوامرهم باطلاق سراح المعتقلين السياسيين. اما ان يقضي اربعين عاما في الحكم بدون ان يامر باطلاق سراح سجين سياسي واحد، فذلك ما لا يمكن تسجيله في ملف الايجابيات. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ عيسى عندما تولى الحكم بعد وفاة والده في ١٩٦١ طلب منه المعتمد البريطاني ان يفرج عن السجينين الوحيدين آنذاك: ابراهيم فخرو وابراهيم موسى، وكانا قد اعتقلا بعد حل هيئة الاتحاد الوطني في ١٩٥٦، ولكنه رفض الطلب قائلا انه لا يريد ان يبدأ حكمه ضعيفا.

ان امام الشيخ حمد مجالا واسعا لبدء حكمه بانفتاح سياسي شامل يجعله متربعا على كرسي الحكم وهو مرتاح الضمير بدلا من ان تلاحقه دعوات الامهات الثاكلات واللاتي يتعرض اطفالهن للتعذيب في سجون رئيس الوزراء. ان بامكانه ان يجعل ابناء البحرين سعداء في عهده، يتمتعون بما يتمتع به الآخرون في الدول المتحضرة، خصوصا ان مطالب الشعب ليست من النوع التي تؤثر على حكمه، بل تقوّيه وتجعله اكثر امنا. فليس المطلوب منه ان يقدم شيئا غير ما ورد في دستور البلاد، او غير ما يوفره حكام الكويت لشعبهم، وما وعد امير قطر به شعبه. وليس من مصلحة الامير الجديد ان يتربع على عرش مشيد على جماجم الابرياء واجساد الشهداء ودموع الامهات. لقد قدمت المعارضة ما تستطيعه من اثبات لحسن النوايا، وعلى الامير الجديد ان يتعامل معها بالمثل اذا اراد ان يستمتع بالحكم. وله في والده عبرة يجب ان لا تفوته. فلقد انتقل الى ربه فجاة وشعبه يئن تحت وطاة جلاديه، وانتهى نهاية لا يحسد عليها. أليس في ذلك عبرة لمن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد؟ نتمنى ان يعي امير البلاد الجديد دروس التجربة المرة التي عاشتها البلاد وشهدها بنفسه، ونتمنى ان تستقر اوضاع البلاد تحت راية الحرية والحقوق التي ضمنها دستور البلاد للمواطنين وفي مقدمتها المجلس الوطني المنتخب، والسجون الخالية من ابناء البلاد. فاذا ما فعل ذلك فسوف يكون قد استفاد من فرصة تاريخية نادرة، وسوف يثبت للعالم ان الحاكم المتعلم أقدر على الحكم والادارة من غيره. وما زال الامل يحدونا لانتظار قرار شجاع بالانفتاح السياسي الشامل فالبديل لذلك هو استمرار الازمة وتداعي الوضع، وليس لاحد مصلحة في ذلك.